



الخطاب تحليل منهجية محاضرات

[الخطاب لسانيات 1 ماستر]

2020م / 1441هـ

راضية واكي - د

المحاضرة 1: التحليل التداولي للخطاب

✓ دور السياق في ظهور التداولية:

تعد اللغة ظاهرة اجتماعية، مرتبطة أشد الارتباط بثقافة مستعملها، هذه الثقافة التي يمكن تحليلها بحصر المواقف الاجتماعية المختلفة والمسماة سياقات مقامية، ففكرة المقام هذه هي الأساس الذي يبني عليه الشق أو الوجه الاجتماعي للغة، وهو الوجه الذي تتمثل فيه الأحداث والظروف والعلاقات التي تسود ساعة أداء المقال.

وعلى هذا الأساس يعتبر السياق أحد المحاور الأساسية، التي أفضى الحوار بصدها إلى تثوير الدراسات اللغوية التي تمخضت؛ فأنجبت درس التداوليات، الذي لا يمكن اعتباره إلا دراسة للأقوال، باعتبار السياق كما يذهب إلى ذلك ستالناكر Stalnaker وفرانيسيس جاك*. ولذلك فالسياق أهمية كبيرة وضرورة لا غنى عنها لمحلل الخطاب، خاصة عندما يتعلق الأمر بالبحث عن الدلالة والمعنى.

وبهذا فالسياق يمثل خاصية أساس من بين الخصائص التي يقوم عليها أي استعمال، لأية لغة طبيعية، ذلك " أنه يوجد على الأقل في كل موقف تواصل، شخصان أحدهما فاعل حقيقي، والآخر على جهة الإمكان، أي المتكلم أو المخاطب على التوالي، وكلاهما على الأقل ينتميان إلى جماعة لسانية، أي طائفة من الأشخاص لها نفس اللغة، وترابط ضروب الاتفاق والتواطؤ للقيام بالفعل المشترك الانجازي داخل سياق مقامي محدد.

تقوم النظرية التداولية للنص على مفهوم مقام الخطاب، ونقصد بالنظرية التداولية؛ تلك النظرة التي تقوم على البحث في العلاقات التفاعلية بين النص وبين منتجه من جهة، وبينه وبين متلقيه من جهة أخرى، مع مراعاة مختلف العناصر المقامية المؤثرة في هذه العلاقات.

وهكذا استطاعت النظرية التداولية؛ أن تعيد النظر في مجموعة من القضايا التي كان يركز عليها البحث اللساني، وهي من بين هذه المناهج التي نبهت على ضرورة أخذ الاستعمال اللغوي بعين الاعتبار، وبعبارة أخرى أرادت تجاوز القدرة على الإنجاز، أي تجاوز

البنية الصورية إلى الكلام في كل حيويته وعفويته، وإلى المتكلم بكل ما له من اعتقادات ونوايا معرفية، وإلى المخاطب بكل ما له من فهم وقدرة على التأويل.

والتداولية ليست تخصصاً مغلقاً على ذاته، بل اقتحمت العديد من الموضوعات التي كانت تُصنف ضمن موضوعات الفلسفة التقليدية مثل، الاقتضاء والاستلزام الحوارية والأفعال اللغوية، إلى جانب ذلك تخوض التداولية اليوم في بعض الموضوعات التي ما زالت تشغل بال الفلاسفة والمناطق، كمسألة الفرق بين الألسنة الطبيعية واللغات الاصطناعية المنطقية، وكذا الفرق بين الاستدلال المطبق في الألسنة الطبيعية، والبرهنة المنطقية المطبقة في مجال المنطق والرياضيات مثلاً، إضافة إلى الاهتمام بموضوع الحجاج الذي يشكل أحد موضوعاتها الرئيسية.

وهكذا استطاعت التداولية اليوم، أن تقدم الإطار النظري الملائم الذي يسمح بمعالجة العديد من القضايا أو الموضوعات، في مقدمتها الأفعال اللغوية و الحجاج والاستدلال والمبادئ التخاطبية أو الحوارية... إضافة إلى أنها استطاعت أن تجدد البحث وبطريقة مبتكرة في العديد من القضايا التي كانت تنتمي إلى المجال المرتبط بالدلالة.

✓ مفهوم التداولية:

لا شك أن تحديد المفهوم له أهمية كبيرة في البحث العلمي الرصين، إذ يعتبر الخطوة الأساس والمهمة الأولى للمعرفة العلمية، التي لا يمكننا أن نضمن النجاة من الانفلاتات التي نكون عرضة لها بين الفينة والأخرى، نتيجة غياب حدود مفهومية للمصطلحات التي نشغل بها. ولكن إذا حددنا المفاهيم قبل ارتيادنا غمار البحث ولُججه، سنكون قد ضمنا شرطاً علمياً في معالجة الإشكالية المدروسة، إذ الوصول بالخطاب العلمي إلى مستوى الدقة، يعني أولاً تعريف المفاهيم، باعتبارها مفاتيحاً للعلوم.

والتزاماً بهذه الخطوة المنهجية؛ وتأسيساً عليها، لا بد أن نحدد مفهوم التداولية باعتباره محور الدراسة وقطب رحى المحاضرة

1- تعريف التداولية لغة واصطلاحاً:

يقول ابن منظور: تَدَاوَلْنَا الْأَمْرَ: أَخَذْنَاهُ بِالذُّوْلِ، وَقَالُوا دَوَّالِيكَ أَي مُدَاوِلَةً عَلَى الْأَمْرِ... وتداولته الأيدي أخذته هذه مرّة وهذه مرّة. وأدل الشيء: جعله مُتَدَاوِلاً، دَاوَلَ كَذَا بَيْنَهُمْ، جَعَلَهُ مُتَدَاوِلاً تَارَةً لِهَؤُلَاءِ وَتَارَةً لِهَؤُلَاءِ.

وعلى هذا الأساس استعملت كلمة تداولية مشتقة من فعل تَدَاوَلَ، وهو يفيد معنى ما تناقله الناس وأداروه فيما بينهم. وفي تأملنا لهذا الفعل الذي يفيد معنى المشاركة، نجد أنه يجمع بين جانبيين اثنين مترابطين، وهما التواصل والتفاعل "ومن ثمة يكون معنى التَدَاوَل، أن يكون القول موصولاً بالفعل".

ولفظة التداول تفيد في العلم الحديث "معنى الممارسة ونعبر عنها ب: PRAXISLA - تفيد تماماً الممارسة - وهي مقابل المصطلح التاريخي، وتفيد أيضاً التفاعل في التخاطب".
والتداولية هي أفضل كلمة يمكن استعمالها مقابلاً لمصطلح Pragmatique وذلك لأنها تفيد معنى الممارسة، كما تفيد معنى التفاعل في الخطاب، وكل ذلك في إطار الدلالة والتداول على السواء.

لا أحد يُماري في أن البحث التداولي وُلِدَ الثقافة الأنجلوساكسونية، فقد تطورت في الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا بسبب الدور الذي اضطلعت به الاتجاهات التحليلية في الفلسفة من جهة، ومن جهة أخرى بسبب ما خلفته النظرية التشومسكية - التوليدية - في نموذجها من إخفاق، نتيجة تمسكها باستقلالية التركيب، مما أدى إلى التفكير في البعدين الدلالي والتداولي، على اعتبار أنه خلال القرن الماضي، توزعت علامات اللغة إلى بعدين أساسيين:

- **البعد النحوي:** ويهتم بدراسة التراكييب: أي دراسة وضع الكلمة في الجملة، والجملة في مقاطع الجمل، من أجل إيجاد قواعد تحدد هذه التعبيرات المختلفة.

- **البعد الدلالي:** ويهتم بمعالجة علاقة العلامات والكلمات بالأشياء وأحوالها؛ أي الاهتمام بدراسة المعنى والمرجع.

ولما كان هذان البعدان لم يستنفدا مشاكل المعنى، ولا مشاكل الحقيقة؛ فإن التداولية تتدخل لدراسة علاقة العلامات بمستعملي هذه العلامات، والجمل بالمتكلمين. وبإيجاز " نجد أن النحو يدرس الجمل، وأن الدلالة تدرس القضايا، أما بالنسبة للتداولية فهي دراسة الأفعال اللسانية والسياقات التي تتم فيها."

إن وقوف النحو التوليدي عند المكون الدلالي، ومحاولته الحفاظ على استقلال النحو باعتباره نظرية للقدرة الذهنية، وعدم تجاوز ذلك إلى مستوى استعمال وتوظيف اللغة، فتح الباب أمام نظريات تطعن في مصداقية صورنة اللغة. ولهذا سرنا نجد عند مطلع السبعينات من القرن العشرين، أن النحو التوليدي بدأ يفقد سيطرته على الدرس اللساني، حيث بدأت تنافسه مدارس واتجاهات جديدة لا تفصل اللغة عن مستعملها.

والتداولية من بين هذه المناهج التي نبهت على ضرورة أخذ الاستعمال اللغوي بعين الاعتبار، وبعبارة أخرى أرادت تجاوز القدرة على الإنجاز، أي تجاوز البنية الصورية إلى الكلام في كل حيويته وعفويته، وإلى المتكلم بكل ما له من اعتقادات ونوايا معرفية، وإلى المخاطب بكل ما له من فهم وقدرة على التأويل.

وهكذا استطاعت النظرية التداولية؛ أن تعيد النظر في مجموعة من القضايا التي كان يرتكز عليها البحث اللساني. فعندما ننظر في الموقف الابستمولوجي الذي اتخذ دوسوسير من مفهومي اللغة والكلام، حيث أقصاهما من حقل البحث اللساني، ونعت الكلام بالظاهرة الفردية الخالصة، كما نعت اللغة بكونها موضوعا غير متجانس، ومن ثم فإن الدارس لا يمكنه أن يجد فيها موضوعا صالحا للدراسة اللسانية.

وكذلك عندما ننظر في اللسانيات التوليدية مع تشومسكي الذي أعطى الأسبقية للقدرة على الإنجاز، على أساس أن موضوع هذه النظرية هو القدرة المستترة التي يمتلكها مستعمل اللغة، والتي تتكون من معجم ومن نسق من القواعد النحوية، فإننا سندرك أن المقاربة التداولية للغة، قد جاءت لتحل محل كل من اللسانيات البنوية والتوليدية.

فعلى العكس منهما جاءت المقاربة التداولية لتمد الجسور نحو لسانيات جديدة، وهي لسانيات التلفظ مع كل من بنفنيست Benveniste وأوستن Austin. ففي إطار التداولية - خاصة تداولية الأفعال اللغوية- لم يعد التمييز هو القائم بين اللسان باعتباره نسقا تجريديا؛

والكلام باعتباره تحققاً فردياً. ولا بين القدرة والانجاز هو المعتبر، بل انصب الاهتمام على العلاقة القائمة بين الملفوظ وعملية التلفظ، أي بين نتيجة القول وفعل القول ذاته.

يعود الاستعمال الحديث لمصطلح التداولية إلى كل من الفيلسوف تشارلتز موريس (Moris ch)، و[هي تمثل عنده جزء من نظرية العلامة التي تتكون من ثلاثة أجزاء: التركيب، الدلالة و التداولية]. والفيلسوف رودولف كارناب Carnab الذي حدد اهتمام التداولية في [الاعتقاد والقصد والملفوظ، داخل إطار علاقة منطقية تجمع بين هذه العناصر].

و إذا ما قمنا ببحث عن تعريف للتداولية، فإننا لن نجد تعريفاً شاملاً وموحداً لها، وذلك للأسباب الآتية :

أولاً: لأننا لا يمكن أن نبرر التعريف إلا من خلال تطبيقه.

ثانياً: أن التعريف يضع البحث في إطار محدد ويضيقه في بعض الأحيان.

ثالثاً: أن هناك اتجاهات عديدة تحاول تعريف التداولية، ومن ثم يصعب معها الوصول إلى صيغة موحدة.

لهذه الأسباب وغيرها كانت كل محاولات التعريف من طرف الدارسين لا تتسجم فيما بينها، إن لم نقل إنها تتضارب. فموريس Moris مثلاً يعرف التداولية بأنها: " دراسة العلاقة الموجودة بين العلامات ومستعملها"، حيث اعتبرها " جزءاً من السميائية التي تعالج العلاقة بين العلامات ومستعملي هذه العلامات." وهذا التعريف واسع وغير محدد للتداولية، إذ يتعدى المجال اللساني إلى السميائي؛ والمجال الإنساني إلى الحيواني والآلي، على حد تعبير فرانسواز ارمينيكو.

كما أن هذا التعريف لا يحدد إلا الأهداف الوصفية للتداولية، إذا ما قارناه بتصور الفلسفة التحليلية؛ نجده يضيق مجال البحث. أما هذه الفلسفة فترى أن التداولية هي دراسة الأغراض اللغوية، فتكون بذلك قد ركزت على جانب الاستعمال اللغوي في الخطاب.

وعلى هذا الأساس يقدم جيوفري ليتش Leitch تعريفاً لما تهدف إليه التداولية فيقول: "التداولية هي دراسة المعنى في علاقته بظروف الكلام، وحيثيات استعماله حيث اللغة نسق

د. وافي راضية

تواصلية". ومفهوم ظروف الكلام يقوم عنده على خمسة أسس: - المرسلون - سياق الملفوظ - هدف أهداف الملفوظ - الملفوظ باعتباره شكلا من الفعل - الملفوظ باعتباره نشاطا شفاهيا؛ فالمتكلم يمتلك نية معينة للكلام، يعرف ما سيقوله، وما هو التأثير الذي سيحدثه بكلامه في المخاطب، ومن أي موقع يتكلم، ويعرف وضع المخاطب والسلوك المتوقع عنه.

وبناء على تعريف موريس الفضايف نجد كلا من آن ماري ديير Anne Marie dillor وفرانسوا ريكانتي François récanti يحاولان تحديد معنى التداولية لسانيا بكونها تهتم " بدراسة اللغة في الخطاب، شاهدة في ذلك على مقدرتها الخطابية." في حين يذهب فرانسيس جاك Français إلى أن التداولية: " تتطرق إلى اللغة باعتبارها ظاهرة خطابية وتواصلية واجتماعية معا،" أخذتا بعين الاعتبار لدور المتخاطبين أو المتكلمين، والسياق، باعتباره شيئا يتطلب الاهتمام به، حتى تتحقق العملية التواصلية، بمعنى أن التداولية تهتم بمجموع شروط إمكانية التواصل.

ولذلك ذهب فان دايك van dayk إلى أن النظرية التداولية يجب " أن تسهم إسهاما مستقلا في تحليل الشروط، التي تجعل تلك العبارات جائزة ومقبولة في موقف معين بالنسبة للمتكلمين بتلك اللغة." وهو بذلك يوسع مفهوم التداولية، ويجعلها علما يختص بتحليل الأفعال الكلامية ووظائف المنطوقات اللغوية وسماتها في عمليات الاتصال بوجه عام.

ويعرف Levinson التداولية بأنها دراسة للمبادئ التي تجعلنا ندرك لماذا بعض الجمل غير عادية، أو غير مقبولة أو لائحة أو غير واردة في اللغة المتكلم بها. ويضيف بأنه إذا كان النحو نظريات تتناول بنية أنواع الجمل... فان النظريات التداولية بالمقابل لا تفعل شيئا في تفسير البنيات اللغوية أو الخصائص النحوية أو العلاقات النحوية... وإنما تفسر أسباب المتكلمين أو السامعين في عملهم، خارج الترابط في سياق ورود الجمل بقضاياها. وبناء على هذا الاعتبار تعد النظرية التداولية جزءا من الانجاز.

وتعرف التداولية غالبا بكونها دراسة للأقوال في سياقها، حيث النظر إلى اللغة باعتبارها نظاما تواصليا، حاويا لعناصر النسق اللساني الصرف المتداخلة مع كل ما يربط بها في محيط إنتاجها. وهي بذلك تبدو متجاوزة الدراسة التقليدية التي طالما وقفت عند النسق

الشكلي للغة، إلى دراسة نسق الاستعمال. إن اللغة من هذا المنظور نسق علامات حامل لوظيفة في سياق حي.

ومنه يمكننا الخروج بتعريف يقرب بين مختلف هذه التعاريف: " التداولية دراسة لظواهر الخطاب وتفسير لبنياته في ضوء الاستعمال والوظائف. وهو تعريف يلبي شروط التكامل بين ظواهر الخطاب وتقويم البنيات والمعنى كعناصر داخلية، وبين الاستعمال والوظائف والانجاز والسياق... كعناصر خارجية، كما يلبي شرط التفاعل والتداخل بين هذه العناصر المشكلة للأسس التداولية ".

✓ المنابع المعرفية للتداولية:

التداولية ليست تخصصا منغلقا على ذاته، بل اقتحمت العديد من الموضوعات التي كانت تُصنف ضمن موضوعات الفلسفة التقليدية مثل، الاقتضاء والاستلزام الحواري والأفعال اللغوية، إلى جانب ذلك تخوض التداولية اليوم في بعض الموضوعات التي ما زالت تشغل بال الفلاسفة والمناطق، كمسألة الفرق بين الألسنة الطبيعية واللغات الاصطناعية المنطقية، وكذا الفرق بين الاستدلال المطبق في الألسنة الطبيعية، والبرهنة المنطقية المطبقة في مجال المنطق والرياضيات مثلا، إضافة إلى الاهتمام بموضوع الحجاج الذي يشكل أحد موضوعاتها الرئيسية.

وهكذا استطاعت التداولية اليوم، أن تقدم الإطار النظري الملائم الذي يسمح بمعالجة العديد من القضايا أو الموضوعات، في مقدمتها الأفعال اللغوية و الحجاج والاستدلال والمبادئ التخاطبية أو الحوارية... إضافة إلى أنها استطاعت أن تجدد البحث وبطريقة مبتكرة في العديد من القضايا التي كانت تنتمي إلى المجال المرتبط بالدلالة.

وإذا ما رمنا معرفة الإرهاصات الأولى للاتجاه التداولي، فإننا سنجدها مبنوثة في أعمال فلاسفة اللغة، على أساس أن النظرية التداولية " تكاد تستلهم وجودها من المنطق، إذ تستنبط أساسا من فلسفة اللغة ونظرية أفعال الكلام بوجه خاص، وكذلك من ضروب تحليل الحوار، ومن الاختلافات الثقافية في كل تفاعل كما هو ملاحظ في العلوم الاجتماعية".

وعليه يمكن تحديد منابع التداولية فيما يلي:

المنبع الأول: وهو منبع فلسفي منطقي، عُرِفَت بداياته الأولى مع مؤسسين مباشرين هما: بيرس وموريس (ch.Moris). وغير مباشرين أمثال فريج وفيننتشتاين Wittgenstein إضافة إلى مؤسسين مجددين أمثال كارناب...

المنبع الثاني: وهو منبع فلسفي أيضا ارتبط بالفلسفة التحليلية، خاصة داخل ما اصطلح على تسميته بفلسفة اللغة العادية، ويمثل هذا التيار الفلسفي أوستن Austin من خلال نظرية أفعال اللغة.

المنبع الثالث: وهو منبع لساني ما عرف بلسانيات التلفظ، أسس له اللساني الفرنسي بينفنيست Benveniste، ومن بعده ديكرود Ducrot Oswald وأنسكومبر Anscombre, JeanClaude اللذين طورا هذا الاتجاه.

وهذه الإرهاصات الأولى نجدها كذلك في مناقشات جون أوستن Austin 1950 وكذا في محاضرات بول كرايس Grice 1967. هذه المحاضرات التي لم تسمح فقط بإحداث تقدم في مستوى معرفتنا باللغات الطبيعية، ولكن أحدثت تغيرا امتد إلى هندسة اللسانيات.

فاكتشاف الأبعاد التداولية للغة فتح أفقا أرحب، وأنتج أسئلة جديدة ستكون مسوغا للاعتراف بالتداولية، باعتبارها أحدث بحث أفرزته اللسانيات الحديثة. البحث الذي أصبح يولي أهمية وعناية كبيرة للشروط الخارج لغوية، والمتعلقة بالسياق والمقام والمتكلمين ومقاصدهم وحيثيات الاستعمال والأفعال اللغوية.

ومع ظهور النظريات التداولية التي ارتبطت بدراسات كل من أوستن Austin وسورل وكرايس Grice وغيرهم من التداوليين، تراجع دور المنطق في تحليل الخطاب اللساني، على أساس أنه كان يهتم بالتحليل الشكلي للغة. وبدأ الاهتمام منصبا على تحليل الأقوال باعتبارها أفعالا مرتبطة بالوقائع الخارجية، بمعنى بدأ الاهتمام بالكلام العادي في اللغة اليومية، وعلى هذا الأساس تمكنت هذه النظريات من إرساء أسسها وطورت آليات اشتغالها؛ مراعية بذلك البعد الداخلي والخارجي في اللغة، حيث اهتمت بالعوامل الخارجية التي تتحكم في عمليات التخاطب.

✓ أهمية التداولية في تحليل الخطاب:

وتأتي أهمية التداولية من خلال كونها تهتم بمختلف الأسئلة الهامة، والإشكاليات الجوهرية في تحليل النصوص، لأنها تحاول الإحاطة بعدد من الأسئلة من قبيل:

- من يتكلم والى من يتكلم؟.

- ماذا نقول بالضبط حين نتكلم؟.

- ما هو مصدر التشويش والإيضاح؟.

- كيف نتكلم بشيء، ونريد قول شيء آخر؟

من ثم تستدعينا التداولية للإجابة عن هذه الأسئلة؛ إلى استحضار مقاصدنا وأفعال لغتنا، وسياق تبادلاتنا الرمزية، والبعد التداولي لهذه اللغة المستعملة، لذلك وُجد مفهوم الفعل ومفهوم السياق ومفهوم الانجاز في التداولية، باعتبارها مقاييس ومؤشرات على اتجاهات النص الأدبي في النظرية النقدية المعاصرة.

وتحدد فرانسواز أرمينيكو المفاهيم الأكثر أهمية في التداولية، في ثلاث مفاهيم أساسية تشكل الركيزة التي عليها يقوم الدرس التداولي وهي:

- **مفهوم الفعل:** ويتنبه إلى أن اللغة لا تخدم فقط؛ تمثيل العالم، بل تخدم انجاز الفعل، فالكلام هو أن تفعل.

- **مفهوم السياق:** ونقصد به الوضعية الملموسة، التي توضع وتنطلق من خلالها مقاصد تخص المكان والزمان، وهوية المتكلمين. ولعل تركيز التداولية على السياق وأهميته في فهم العلاقة التخاطبية، هو ما دفع بماكس بلايك Max blyck إلى نعت التداولية باسم السياقية، لأنها في نظره علم الاستعمال اللساني ضمن السياق، أو بتعبير أكثر توسعا: هي استعمال العلامات ضمن السياق.

- مفهوم الإنجاز: ونقصد به طبقا للمعنى الأصلي للكلمة، انجاز الفعل في السياق إما بمحايشة لقدرات المتكلمين، أي معرفتهم وإمامهم بالقواعد، وإما بتوجب إدماج التمرس اللساني بمفهوم أكثر تفهما كالقدرة التواصلية.

أما هانسون فقد حاول أن يميز بين ثلاث درجات للتداولية في برنامجه 1974مختلفة حسب طبيعة سياقها:

- تداولية الدرجة الأولى: هي دراسة للرموز الاشارية، أي للتعبير المبهمة حتما ضمن ظروف استعمالها؛ أي سياق تلفظها. ومن ثمة يكون سياق الدرجة الأولى هو الموجودات أو محددات الموجودات، ومن ثم فالسياق الوجودي و الاحالي هو المخاطبين ومحددات الفضاء والزمان.

- تداولية الدرجة الثانية: فهي دراسة طريقة تعبير القضايا في ارتباطها بالجملة المتلفظ بها، في الحالات الهامة. إذ على القضية المعبر عنها أن تتميز عن الدلالة الحرفية للجملة، وبناء على ذلك يكون سياق هذه الدرجة موسعا كما عند ستالناكر، بمعنى انه يمتد إلى ما يحس به المخاطبون، انه سياق الإخبار والاعتقادات المتقاسمة لا السياق الذهني.

- تداولية الدرجة الثالثة: فهي نظرية أفعال اللغة، ويتعلق الأمر بمعرفة ما تم خلال استعمال بعض الأشكال اللسانية، فأفعال اللغة مسجلة لسانيا، إلا أن هذا لا يكفي لرفع الابهامات والإشارة إلى ما أنجز فعلا عبر هذا الموقف التواصلية.

✓ مناهج التداولية في تحليل الخطاب:

إن اهتمام التداولية باللغة داخل الخطاب، يجعلها تحاول الإجابة عن عدد من الأسئلة كما أسلفنا من قبيل؛ ماذا نصنع حين نتكلم.؟ وماذا نقول بالضبط.؟ ما هي العلامات النوعية التي ينبغي فعلها حتى يرتفع الإبهام والغموض عن جملة أو أخرى.؟ ماذا يعني الوعي؟ كيف يمكننا قول شيء آخر غير الذي كنا نريد قوله.؟ هل يمكن أن نركن إلى المعنى الحرفي لقصد ما.؟ ما هي استعمالات اللغة.؟ أي مقياس يحدد قدرة الواقع الإنساني اللغوي.؟ إلى غير ذلك من الأسئلة اللغوية والفلسفية التي تجعل من التداولية الحديثة حقا تخصصيا واسعا، تتداخل فيه مجموعة من الحقول المعرفية السميائية منها والدلالية

والتركيبية... حيث تهتم بدراسة الظواهر اللسانية ذات الطبيعة المتباينة، التي يمكن تحديدها منهجيا في أربعة مذاهب أساسية:

- **التداولية التلفظية: Enonciative** أو اللسانيات التلفظية التي تهتم بدراسة العلاقات بين المعطيات الداخلية ومجموعة الحالات التلفظية الممكنة.

- **التداولية التعاقدية: Conventiennelle** التي من خلالها يمكن للفكر أن يؤسس نوعا من الحوار، وهذه النظرية تدرس القيم التداولية في الجملة التي يمكن أن توظف تعاقدًا لغويا خاصا، بحيث ان المنطق التخاطبي يتضمن مجموعة من القيم الدلالية المندمجة في موضوع اللغة المعين:

أ - قيم الإقناع ب - قيم الإنجاح

وقد انطلقت هذه النظرية من أبحاث اللساني بورس. ثم تطورت في أطروحات أوستن Austin وسورل seurl خصوصاً عند معالجتها لمفهوم التخاطب، أو نظرية تعاقد الخطاب.

- **التداولية التخاطبية: Conversationnelle** وهي التي تحتاج في موضوعها النظري إلى معطيات في الرمزية، وكذلك في نظرية التواصل. ومهما تختلف تصورات التداوليين لهذه المادة، فإنها تهتم بالمتكلم وعلاقته بالخطاب المعين.

- **التداولية المندمجة: Intégrée** وقد نتج هذا النوع التداولي عند التجارب التي حاول اوزفالد ديكرو Ducrot من خلالها أن يلحقها بالحقل التلفظي الذي سماه (الموضوع المتحدث فيه)، وهذا يدل على أن ديكرو يدافع عن تصور مزدوج للتداولية، حيث تأخذ الوظيفة الاستدلالية الحجاجية؛ باعتبارها وظيفة تلفظية لبنيتها الأساس والعقود اللغوية actes de langage التي سمحت له بانجاز عقود استدلالية حجاجية قيمتها التلفظية في الخطاب. وهذه الثنائية للتصور الذي دافع عنه ديكرو يمكن أن نؤطر فيها التداولية المندمجة، أو بتعبير آخر النظرية الدلالية التي تعطي الأهمية الأساس للمعطيات التداولية في إطار المعنى.

د. وافي راضية

وعلى العموم فالمنهج التداولي هو مستوى تصنيف إجرائي في الدراسات اللغوية يتجاوز دراسة المستوى الدلالي، ويبحث عن علاقة العلامات اللغوية بمؤوليها، مما يبرز أهمية دراسة اللغة عند استعمالها، ومن ثم فإنه يعنى بدراسة مقاصد المتكلم؛ وكيف يستطيع المرسل أن يبلغها في مستوى يتجاوز مستوى دلالة المقولة الحرفية، كما يعنى المنهج التداولي بكيفية توظيف المرسل للمستويات اللغوية المختلفة في سياق معين، حتى يجعل إنجازه ملائماً لذلك السياق.

وذلك بربط إنجازه اللغوي بعناصر السياق الذي حدث فيه، فمنها ما هو ذاتي مثل مقاصد المتكلم ومعتقداته، وكذلك اهتماماته ورغباته، ومنها أيضا المكونات الموضوعية؛ أي الوقائع الخارجية، مثل زمن القول ومكانه، وكذلك العلاقة بين طرفي الخطاب. وتساهم هذه العناصر في تحديد الدلالة عند المتلقي، إذ يعتمد عليها في تأويل الخطاب في سياق معين، كما يعين على معرفة اثر السياق في لغة الخطاب عند إنتاجه.

✓ الفرق بين الدلالة والتداولية:

لقد ظل التفكير المنطقي في الغرب إلى عهد قريب كما يقول موريس في مقالته "أسس نظرية علم العلامات" 1938، يفصل بين المعنى الدلالي والمعنى التداولي، ذلك أن هذا الفكر يعتقد أن العلاقة التمثيلية للجمل بواقع الأشياء الذي تعبر عنه، هي العلاقة الدلالية الحقيقية بامتياز، وهي علاقة متميزة ومستقلة عن العلاقة التداولية، التي تربط تلك الجمل بالمتلفظين بها.

وبقي التفكير المنطقي في الغرب أيضا، يعتقد انه بالإمكان الفصل بين البعدين الدلالي والتداولي، ودراستهما بشكل مستقل عن بعضهما البعض.

وقد حدد موريس دور القواعد التداولية، بالمقارنة مع كل من القواعد التركيبية والدلالية كما يلي:

- إن دور القواعد التركيبية، هو تحديد العلاقات التي تربط بين بعض الدوال وبعضها الآخر داخل التركيب.

- أما دور القواعد الدلالية، فهو تحديد العلاقات التي تربط بين العلامات وعالم الأشياء التي تحيل عليها.

- إن دور القواعد التداولية هو أن تحدد لمستعملي العلامات، الشروط التي تمكنهم من الاستعمال الجيد لتلك العلامات.

وفي سنة 1946 قدم موريس في كتابه "العلامات، اللغة والسلوك"، تعريفا للتداولية ظهرت عليه آثار النزعة الفلسفية السلوكية، مؤكداً بأن التداولية هي قسم من السيميائيات الذي يبحث في أصل العلامات واستعمالها وأثارها السلوكية، أما علم الدلالة فيبحث في دلالة العلامات في كل مظاهرها الممكنة، بينما يعالج علم التركيب طرق التأليف بين العلامات دون الاهتمام بدلالاتها الخاصة، أو بعلاقتها بالسلوك الذي تظهر من خلاله.

أما كارناب CARNAB وهو من الفلاسفة الوضعيين الجدد، فقد عرف هو الآخر التداولية بالمقارنة مع كل من التركيب والدلالة، حيث أكد على أننا إذا اشرفنا أثناء الدراسة إلى دور المتكلم أو بعبارة أشمل مستعمل اللغة، فإننا نكون في حقل التداولية، أما إذا اغفل الإشارة إلى دور المتكلم/ مستعمل اللغة، فإننا نكون في حقل الدلالة، أما إذا غضضنا الطرف عن عالم الأشياء ذاتها، فإننا نكون في حقل التركيب.

ويعرف موشلير MOUCHLER التداولية مقارنة مع التركيب والدلالة بأنها: دراسة معنى الملفوظات داخل سياقاتها الاستعملية، إن موضوعها ليس هو وصف دلالة الجمل الذي هو من اختصاص الدلالة، بل هو وصف وظيفة الفعل اللغوي عندما يتحقق من خلال ملفوظ ما، وإذا كانت الجملة بالمفهوم النحوي تشكل الوحدة التحليلية الكبرى في علم التركيب، وإذا كانت القضية بالمفهوم المنطقي تشكل هي أيضا الوحدة التحليلية الدلالية الكبرى، فإن الفعل اللغوي هو ما يشكل الوحدة التحليلية الصغرى بالنسبة للتداولية.

وإذا حاولنا نقل هذه التعاريف من المجال العام للسيميائيات إلى المجال اللساني الخاص، أمكن أن نعرف أي لسان- باعتباره نسقا سيميائيا خاصا- بأنه نسق من الدوال اللسانية تساهم في تنظيمها ثلاث مجموعات من القواعد وهي:

- القواعد التركيبية - القواعد الدلالية - القواعد التداولية.

د. وافي راضية

وهكذا فإذا كان دور علم الدلالة ينحصر في البحث في العلاقات التمثيلية القائمة بمقتضى الوضع والاصطلاح، بين العبارات اللغوية والأشياء، أو الأحداث الخارجية التي تمثلها تلك العبارات، فإن دور التداولية هو البحث في العلاقات التي تنشأ أثناء التخاطب بين مستعملي تلك العبارات، وذلك طبعاً بعد أن تكون قد استوفت شروط الصحة النحوية والدلالية.

وهكذا ففي مقابل علم الدلالة الذي يتخذ من فكرة شروط الصدق الفكرة المحورية والأساس في دلالة الجمل، تقف المقاربة التداولية للغة بصفة عامة والأفعال اللغوية بصفة خاصة، لتحديد معنى كل فعل لغوي من خلال وظيفته التواصلية التداولية، وهي بذلك تعطي صورة عن المعنى القائم؛ ليس على الوظيفة التعينية أو التمثيلية للمفوضات، بل على الوظيفة التلفظية. وهي بذلك تؤكد على أن الفعل اللغوي هو فعل تلفظي، بمعنى شروط الاستعمال الجيد والناجح للأفعال اللغوية، وفي مقدمتها ملائمة هذه الأفعال لسياقها اللساني ومقامها التداولي، وهو ما عبرت عنه البلاغة العربية بمطابقة الكلام لمقتضى الحال.

وفي إطار مناقشة هذا التصور المنطقي للعلاقة بين المعنى الدلالي و المعنى التداولي، يمكن أن نقول بأنه على الرغم من أن موضوع التداولية هو دراسة استعمال اللغة داخل الخطاب، أي اللغة باعتبارها وقائع تلفظية محسوسة مُسَيِّقة- أي داخل سياق ما- ، فإنها تهتم كما في علم الدلالة بعنصر المعنى.

وهكذا فمحاولتنا التعرف على دلالة الكثير من العناصر اللغوية، يُحيلنا في الواقع على استعمالها، فعندما نتلفظ بجملة خبرية، فإننا نحيل بها على واقع معين للأشياء التي نتحدث عنها، فواقع الأشياء هذا لا تعكسه أو لا تصوره البنية اللسانية للجملة بشكل تام وكامل، فلكي نحدد ما يتحدث عنه المتكلم، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار؛ ليس فقط الجملة التي ينطق بها؛ ولكن أيضاً سياق التلفظ أو المقام التخاطبي.

المحاضرة 2: تحليل استراتيجيات الخطاب

أولاً؛ نظرية أفعال الكلام:

تعد نظرية الأفعال اللغوية إحدى أهم النظريات الفلسفية اللغوية التي ظهرت في منتصف القرن العشرين في إنجلترا، وهي وإن كانت اليوم تصنف ضمن موضوعات البحث اللساني الدلالي التداولي، فإن منشأها الأول على يد أوستن Austin، كان في أحضان الجدل والنقاش الفلسفي الذي ساد جامعة أكسفورد خلال الأربعينيات من القرن العشرين حول صلاحية اللغة العادية، باعتبارها أداة للتعبير عن القضايا الفلسفية والمنطقية، هذا النقاش الذي جاء كرد على متزعمي الدعوة إلى أطروحة اللغة المثالية .

وهكذا جاءت نظرية أفعال الكلام لجون أوستن Austin، لتجسد موقفاً مضاداً للاتجاه السائد بين فلاسفة المنطق الوضعي؛ الذين دأبوا على تحليل معنى الجملة مجردة عن سياق خطابها اللغوي، إضافة إلى ما وصفه أوستن بالاستحواذ أو التسلط المنطقي؛ القائل بأن الجملة الخبرية هي الجملة المعيارية، وما عداها من أنماط مختلفة للجملة هي مجرد أشكال متفرعة عنها.

وانطلاقاً من هذا اعترض أوستن Austin على توجه النزاعات الصورية التي لم تهتم إلا بالجمال الخبرية، ساعياً إلى رسم مسالك جديدة لتناول الظواهر التي استهدف البحث فيها. فاللغة ليست مجرد أداة للإخبار والوصف، بل وسيط لبناء الواقع والتأثير فيه وتحويله، وعليه فموضوع البحث يركز على ما نفعه بالتعبير التي نتلفظ بها.

ويميز أوستن Austin بين الاستخدام الاعتيادي للغة، وبين استخدام آخر يصفه بالتطفل، ويعني به التطفل على الاستخدام الاعتيادي للغة، ويمثل للاستعمال المتطفل بالكتابة الشعرية والروائية والمسرحية... وبذلك يكون قد فتح باباً واسعاً وأفاقاً جديدة أمام نظرية أفعال الكلام، التي " تذهب ضمن تصوراتها إلى القول بأن الجمل اللغوية لا تتقل مضامين مجردة

ونمطية، بل تختلف بحسب عوامل منها: الذات والسياق، بالإضافة إلى مقتضيات أخرى تسهم في تحديد دلالة اللفظ وقوته".

يرى أوستن Austin أن الأقوال اللغوية تعكس نمطا اجتماعيا أكثر منها أقوالا يتعاورها مفهوما الصدق والكذب، التي نجدها عند الفلاسفة الذين درسوا المعنى في إطار ما عُرف بالمعنى القضوي للجملة الخبرية، وهي الجملة التي يمكننا الحكم عليها قضويا بالصدق أو الكذب، وقدم أوستن أمثلة يوضح فيها انه ليست كل الجمل جملا خبرية، وبين كيف أن اللغة يمكن أن تُستخدم لتنجز وعدا أو تصريحا... إلى غير ذلك من الأفعال التي يقترن القول فيها بانجاز الفعل.

وأكد أوستن على أننا حين نتلفظ بجملة ما، فإننا نقوم بثلاثة أفعال هي:

❖ **فعل التلفظ:** ويقصد بذلك الأصوات التي يُخرجها المتكلم؛ والتي تمثل قولاً ذا معنى، أي النطق بالألفاظ التي تتضمنها الجملة مع ما تحتويه من دلالة معينة.

❖ **فعل قوة التلفظ:** ويقصد بذلك أن المتكلم حين يتلفظ بقول ما؛ فهو ينجز معنى قصديا، أو تأثيرا مقصودا، وهو ما أسماه أوستن بقوة الفعل، وقد اشترط أوستن لتحقيق هذا المعنى الإنجازي ضرورة توفر السياق العرفي؛ لغة ومحيطا وأشخاصا... فعبارة مثل: سأحضر لرؤيتك غدا. يعتمد معناها الإنجازي الوعد هنا على مدى تحقق شروطها، بحيث يكون المتكلم قادرا على الإيفاء بوعده، وأن ينوي فعل ذلك، وأن يكون واثقا من أن المستمع يرغب في رؤيته، ذلك لان انتفاء رغبة المستمع في رؤية المتكلم، قد يحيل المعنى الإنجازي هنا من وعد إلى وعيد.

❖ **فعل أثر التلفظ:** ويعني بذلك أن الكلمات التي يُنتجها المتكلم في بنية نحوية؛ منتظمة مُحملة بمقاصد معينة في سياق محدد، تعمل على تبليغ رسالة وتُحدث أثرا عند المتلقي.

لقد ميز أوستن Austin بين نوعين من الأقوال: النوع الأول سماه بالأقوال الإنجازية، والنوع الثاني سماه بالأقوال التقريرية، وكان الغرض من ذلك التمييز هو التأكيد على أن كثير

من الجمل والعبارات التي يشملها الحديث ليست خبرية، ولا تخضع لمفهوم الصدق والكذب، على أساس أن اللغة تشتمل على أسئلة وعبارات تعجب وأوامر...

وحتى لا يوصف فعل الكلام بالطائش أو غير الموفق، فإن أوستن حدد شروطا لا بد من احترامها لكي يكون الفعل ايجابيا وهي:

1- أن يكون هناك الطقس العرفي مقبولا، وأن يكون له تأثيره العرفي أيضا، ثم أن يشتمل الطقس أو الأسلوب العرفي على التلفظ بكلمات محددة، من قبل أشخاص محددين في ظروف محددة.

2- أن يكون الأشخاص المحددون وكذلك الظروف مناسبة لتنفيذ الطقس العرفي المحدد.

3- أن يتم تنفيذ الطقس العرفي على نحو صحيح من قبل جميع المشاركين فيه.

4- أن ينفذ الطقس كاملا.

وقد أضاف أوستن Austin إلى هذه الشروط شرطا آخر وهو شرط الصدق، أي أن تتوفر للمشاركين المشاعر والأفكار والنوايا الأساسية، التي يقتضيها الطقس العرفي علاوة على دوام واستمرار تمسك المشاركين بالسلوك العرفي.

وبناء على ذلك فإذا انتفى تحقق الصدق في إنجاز الفعل، فإنه يمكننا وصف الأمر هنا بسوء استخدام فعل الكلام. ومثال ذلك قولك: أراهن على فعل شيء، دون أن تنوي الفعل، أو قولك: أعدك بالوفاء بالأمر، في حين أنك عازم على عدم الإيفاء بوعدك.

لذلك أكد أوستن Austin على أن غياب الانضباط والاستقامة في القول والفعل قد يفضيان بنا إلى الوقوع في تناقضات تجعل الحوار يفقد سلامته ومصداقيته.

وقد توالى الدراسات والأبحاث حول هذه النظرية، سواء بالتجاوز للتصورات النظرية التي قامت عليها، أو بالتقويم والتطوير لهذه التصورات كما فعل سورل.

لقد عمل سورل Searle على تطوير نظرية أفعال الكلام لأوستن، دامجا بذلك تحليلات غرايس المتعلقة بمقاصد المتكلم، ودراسة المعنى التي عارض غرايس من خلالها المفهوم الشكلي في نظرية الدلالة، القائل بأن المعنى العام المتعارف عليه للكلمة يحدد أي من

المعاني التي يمكن أن تستتبعها الكلمة في استخداماتها المختلفة، فغرايس Grice يرى أن معنى الكلمة يشتق من وراء قصد المتكلم للنطق بتلك الكلمة، فهو يؤكد على أن ما يعنيه متكلم بعلامة ما في مناسبة ما، قد ينحرف عن المعنى السياقي لتلك العلامة.

إذا كان سورل Searle قد تابع البحث وتقويم وتطوير النتائج التي حصل عليها أوستن، وذلك بالاهتمام بالجانب اللغوي واللساني في تحليلاته، فإنه قد ركز بالأساس على أفعال الكلام غير المباشرة، مع تحديد شروط كفاية الفعل الكلامي لضمان الانجاز الموفق وهذه الشروط هي كالآتي:

* **شروط مضمون القضية:** وظيفته وصف مضمون الفعل، إذ يمكن أن يكون مجرد قضية بسيطة أو دالة قضوية أو فعلا للمتكلم أو فعلا لأحد المتخاطبين.

* **الشروط التمهيدية:** تتعلق بما يعلمه المتكلم عن قدرات واعتقادات ومقاصد المستمع، بالإضافة إلى طبيعة العلاقات القائمة بينهما. وتقتضي توفر الشروط الأولية لتحقيق الفعل الكلامي المباشر، فلو تعلق الوضع مثلا بالأمر فمن الواجب أن يتمتع الأمر بسلطة تخول له إصدار الأمر، كما تقتضي أن يعلم الأمر أن المأمور قادر على انجاز ما أمر به، كما يفترض أن يكون على بينة من أن المأمور لن يقوم بذلك الفعل بدون أمر.

* **شروط الصدق:** تتحدد في الحالة النفسية التي يكون فيها المتكلم أثناء فعل الكلام، إذ يُطلب منه لحظة انجاز فعل الكلام أن يكون جادا وصادقا.

* **الشروط الجوهرية:** تهتم بالأغراض التواصلية لفعل الكلام، التي تلزم المتكلم بواجبات معينة، إذ عليه أن يكون منسجما في سلوكياته مع ما يفرض عليه ذلك الفعل، فلو أخذنا الأمر فهو يعني وجوب أن يكون المتكلم الأمر قادرا ولديه رغبة، إذ لا يحاول القيام بفعل تكلمي متى علم مسبقا بأن مآله الإخفاق والفشل.

هذا وقد حاول سورل Searle أن يحصر أفعال الكلام في اللغة عبر تصنيفه لها في خمسة أنماط رئيسية:

1 **أفعال تمثيلية:** وهي الأفعال التي تلزم المتكلم بصدق القضية المعبر عنها ومن أمثلتها أفعال التقرير والاستنتاج...

2 أفعال توجيهية: وهي الأفعال التي تمثل محاولات المتكلم لتوجيه المستمع للقيام بعمل ما، ومن أمثلتها أفعال الطلب والسؤال.

3 أفعال التزامية: وهي الأفعال التي تلزم المتكلم بالنهوض بسلسلة من الأفعال المستقبلية، ومن أمثلتها أفعال العرض والوعد والوعيد.

4 أفعال تعبيرية: وهي الأفعال التي تعبر عن حالة نفسية المتكلم، ومن أمثلتها الشكر والاعتذار والترحيب والتهنئة.

5 أفعال إعلانية: وهي الأفعال التي تحدث تغييرات فورية في نمط الأحداث العرفية التي غالبا ما تعتمد على طقوس اجتماعية تتسم بالإطالة، ومن أمثلتها إعلان الحرب وطقوس الزواج.

وقد أكد سورل Searle أيضا على وجود أفعال مباشرة وأخرى غير مباشرة، في إشارة منه إلى تفادي طبيعة التعبيرات اللغوية المتداخلة والمتبادلة؛ مُشيراً إلى أننا في السؤال التالي: هل يمكنك أن تفتح الباب؟. ننجز طلبا غير مباشر، والواقع أن العلاقة بين الطلب والسؤال قريبة.

تعتبر نظرية أفعال الكلام من بين أولى النظريات التي حاولت البحث في العلاقة بين الفعل والإيصال، إلا أنها واجهت نقدا واسعا خاصة لمعجمها الاصطلاحي، وكونها أيضا قصرت تمييزها بين أفعال التلفظ الثلاثة على الناتج اللغوي فحسب، في حين أن مفهوم السياق العرفي وهو المفهوم المركزي لهذه النظرية، يقتضي اشتغالها لأنظمة التواصل والإشارات عامة؛ اللغوية منها وغير اللغوية.

لقد ظل مفهوم السياق العرفي مثار نقاش بين الدارسين، ولهذا السبب أكد أوستن بأنه من الصعب أن تحدد أين يبدأ العرف وأين ينتهي. كما وجه النقد إلى هذه النظرية على أساس أن مؤسسها انشغلا بالتقديم والعرض لنموذج أحادي في تناولهما لأفعال الإيصال، كما فعل سورل Searle مع فعل الوعد.

ويحذ كثير من الدارسين المهتمين بهذه النظرية، أن تحرص في عرضها وتفسيرها للإيصال، على تبني مفهوم واسع يُحاكي المفهوم الشامل الذي طرحه

فتجنشتاين Wittgenstein 1953 وهو ألعاب اللغة، والذي يؤكد على أن معاني الكلمات فضفاضة تتحد مع استخداماتها المختلفة والخاصة بألعاب اللغة. ويرى كذلك بأن الاعتقاد بأن اللغة يمكن أن تأسر الواقع ضرب من الخداع والسحر.

كما انتقد اللساني ليتش [Leitch] هذه النظرية معييا عليها في الأساس خلطها بين الفعل الوظيفي وبين الفعل الإنجازي، ثم ربط لاحقا في طرحه لمفهوم التأديب نوعين من الأفعال الإنجازية التي صنفها سورل Searle، وهي الأفعال التوجيهية والأفعال الالتزامية بالأهداف التنافسية في مبدء الباقية، مشيرا إلى انه كلما كانت قوة القول غير مباشرة، كلما كانت أكثر تأديبا.

وعلى العموم فإن هذه النظرية ذات فائدة كبيرة، خاصة في تركيزها على مفهوم السياق والمحيط وعلاقات الأشخاص، وهو الأمر الذي حد من سلطة وأحادية التصور التقليدي المرتكز على الجملة الخبرية في دراسة المعنى.

وتأسيسا على ما سبق فإن الفرضية الأساس التي قامت عليها نظرية أفعال اللغة، هي أن التكلم هو تبادل للأفكار، لكنه أيضا وفي ذات الوقت تحقيق لأفعال لغوية محكومة بقواعد دقيقة، وهذه الأفعال يمكن أن ينتج عنها تغيير في وضعية المتلقي أو تعديل في نسق معتقداته، وبالمقابل فإن فهم أي ملفوظ يعني القدرة على إدراك المحتوى التواصلية لذلك الملفوظ، بالإضافة إلى القصد التداولي الخاص الذي يهدف إليه المتكلم.

وينضاف إلى هذه الفرضية الأساس في نظرية الأفعال اللغوية، فرضية أخرى هي أن الوحدة الأساس في التحليل ليست هي الكلمة معزولة عن سياقها، ولا هي الجملة باعتبارها بناء نظريا صوريا، وإنما هي الملفوظ منظورا إليه داخل السياق اللساني ومقامه التداولي.

ثانيا؛ الاستلزام الحوارية وحدود قواعد غرايس:

2- 1 مبدأ التعاون:

إذا كانت الأبحاث التي قام بها كل من أوستن وسورل، قد انصبت في معظمها على الجانب المتعلق بأفعال الكلام المباشرة وغير المباشرة، فإن غرايس Grice مع اهتمامه بأفعال الكلام غير المباشرة كما وردت عند سورل؛ سيوجه جل أبحاثه صوب أصول الحوار [38].

ينطلق بول غرايس [Grice] من تصور خاص للتواصل الشفهي، حيث يرى أن المتخاطبين يخضعون ويلتزمون أثناء ممارسة عملية التخاطب ببعض المبادئ العامة، ويهدف غرايس من وراء هذه المبادئ تحقيق ما يلي:

1- أن الجمل الخبرية لا تخضع كلها لشروط الصدق.

2- توضيح كيفية اشتغال آليات التأويل، التي تجعل المؤول ينتقل من الشكل اللغوي الحرفي إلى ما يتضمنه الملفوظ من معنى.

3- فحص الإطار النفسي - المنطقي الذي يقع فيه التبادل الكلامي.

يرى ويلسون [Deirdre Wilson] وسبربر [Sperber] أن النجاح الذي حققه تحليل غرايس يعود أساساً إلى مبدأ التعاون. فقبل ظهور أعمال غرايس كان تأويل الملفوظ يقوم على مبدئين:

1 معنى الجملة المتلفظ بها. 2 السياق.

وهما عاملان متغيران، لذلك أضاف غرايس Grice عاملاً ثالثاً ثابتاً هو مبدأ التعاون، الذي يضم مجموعة من التعاليم الحوارية، يحترمها كل مسهم في عملية التواصل، ويؤكد غرايس أن الحوار لا تقوم له قائمة إلا إذا احترمت المتخاطبان مبدأ أولياً وأساساً قائلاً: "ليكن إسهامك في الحوار مطابقاً لما يفرضه عليك هدف واتجاه التبادل الكلامي الذي التزمت به." ليس هناك حسب غرايس Grice أي تخاطب ممكن ما لم يخضع أحد المتخاطبين؛ ويفترض أن غيره خاضع لمبدأ التعاون، إذ لا يمكن لمبادلاتنا التواصلية أن تنحسب في مجرد متواليات شكلية مفككة، إنها إلى حد ما نتيجة مجهود تعاوني بين المتخاطبين، على أساس أن كل منخرط أو مشارك في العملية التواصلية، يؤمن أو يعتقد في مساهمته بهدف أو مجموعة أهداف مشتركة، أو يؤمن على الأقل بتوجيه مقبول لدى الكل المشارك، أن هذا الهدف أو هذا التوجيه يمكن أن يحدد منذ البداية، أو يمكن أن يظهر على مجرى التخاطب، وقد يكون دقيق التحديد، أو يبقى عاماً ليترك الحرية للمشاركين.

د. وافي راضية

وعليه فإن تبادلاتنا التخاطبية، كما يحدد غرايس تكتسي بعض الخصائص المشتركة، على أرضها نتعاقد على التعاون، ثم إن تعاقدنا هنا يجب أن ينتهي على الأسلوب الذي تقرر عليه ما لم نتفق نحن على تغييره.

وبناء على ذلك فإن الممارسة اللغوية عند غرايس، تقوم باعتبارها نشاطاً إنسانياً على مبدأ التعاون بين الأطراف لتحقيق العملية التخاطبية التامة.

ومبدأ التعاون cooperative principle كما حدده غريس يمكن اختصاره فيما يلي:

* لتكن مساهمتك في التخاطب مطابقة لما يقتضيه الغرض منه حين تشارك فيه. أو بتعبير فرانسواز ارمينيكو: "قم بمساهمتك في التواصل بالطريقة التي يتخذها الهدف التواصلية المخوض في الفترة اللازمة".

وبناء على هذا المبدأ العام صاغ غرايس قواعد فرعية متعلقة بمبدأ التعاون وهي:

* **قاعدة الكم:** وهي متعلقة بكمية المعلومات التي يجب عرضها أو تقديمها وتترتب عنها القاعدتين:

- لتكن مساهمتك في التخاطب حاملة ما يفي بحاجة مخاطبك.

- لا تجعل مساهمتك في التخاطب حاملة من الإفادة أكثر مما ينبغي.

* **قاعدة الكيف:** وترتبط بقاعدة مفادها؛ الصدق في التخاطب، لتكن مساهمتك في التخاطب صادقة، ومنها كذلك تتفرع قاعدتين:

- لا تقل ما تعتقد أنه كذب.

- لا تقل ما لا تملك إثبات صحته.

* **قاعدة العلاقة:** وتتعلق بقاعدة أساسية مفادها، لتكن مساهمتك في صلب موضوع التخاطب، بمعنى أن يُناسب القول ما هو مطلوب، أو بتعبير البلاغيين لكل مقام مقال.

* **قاعدة الصيغة:** وترتبط على عكس سابقاتها بكيفية القول، وتنبني على قاعدة أساسية هي: تحري الوضوح في العملية التخاطبية. وتتفرع إلى:

- اجتنب الغموض.

- اجتنب الالتباس.

- ليكن كلامك موجزا.

- ليكن كلامك مرتبا.

وغرايس حينما صاغ هذا المبدأ، وصاغ معه بعض القواعد، فإنه ترك المجال مفتوحا لكي تتضاف قواعد أخرى، كما أنه أشار إلى أن التخاطب يبقى مجرد حالة خاصة من حالات استعمال هذه القواعد، إذ يمكن التوصل بها لمعالجة نماذج التواصل الأخرى. قائلا: "إن هذه القواعد التخاطبية والاستلزمات المتصلة بها، اعتقد أنها تربطك بشكل خاص بالأهداف التي من أجلها يستعمل الكلام، إنني أعلن هذه القواعد على افتراض أن الهدف المتوخى يكون هو الفعالية القصوى لتبادل المعلومات، أن هذا التحديد بالطبع جد محصور، ويجب تعميم مخطط القواعد هذا بطريقة نستطيع معها مراعاة الأهداف العامة في استمالة توجيه الآخرين".

ولما كانت هذه القواعد تضبط هذا التخاطب المثالي والصريح بين المتحاورين؛ باعتبارهما ملتزمين أبدا بمبدأ التعاون المنصوص عليه، فمتى بدا من أحدهما ظاهر الإخلال بهذه القاعدة أو تلك وجب على الآخر أن يصرف كلام محاوره إلى معنى حرفي خفي يقتضيه المقام. وهذا المعنى المصروف إليه يحصل بطريق الاستدلال من المعنى الظاهر ومن القرائن، وذلك بالذات ما عبّر عنه بالاستلزام التخاطبي.

وفي هذا الاتجاه قام غرايس Grice بمحاولة تععيد التخاطب، على أساس تحديد المبادئ الرئيسية في عمليات التخاطب وأشكال التواصل عموما، وهذه المبادئ أسهمت في إغناء الدرس التواصلية، كما أسهمت إلى حد كبير في إبراز القيمة التداولية للكلام، كما عالجت إشكالات المقامات والسياقات التي كانت تقف حجرة عثرة أمام التحليل المنطقي التقليدي.

2- 2 كيف يتم احترام القواعد؟:

لنتأمل الحوار التالي:

(1) كم الساعة؟

(2) الساعة السادسة صباحا.

(3) سأذهب إلى الكلية.

يظهر أن (2) غير ملائمة للسياق الذي ولدته (3) لكن المخاطب الذي يسمع (3) يفترض أن المخاطب يحترم مبدأ التعاون، لأنه كان بإمكانه أن لا يجيب، وبالتالي يصمت، مما يعني احترامه لمبدأ العلاقة. بعد هذا الافتراض؛ على المخاطب البحث عن الأسباب الضمنية التي ستجعل (3) ملائمة مثلاً:

(4) لا تُفتح أبواب الكلية إلا مع الساعة الثامنة صباحاً.

والسبب الذي تتضمنه (4) راجع إلى المعرفة المشتركة بين المتخاطبين، وكذلك يمكن أن يرجع إلى أشياء أخرى تشكل افتراضات يقوم عليها تأويل المخاطب للمفوض.

إذا فعلى نظرية الاستلزام أن تكون قادرة على تفسير كيفية اختيار افتراضات دون أخرى، هذه الافتراضات التي ينتظر المخاطب من المخاطب اعتمادها، للوصول إلى فهم قصده وإتمام عملية التخاطب على أحسن وجه، لأنه لو "اختار افتراضاً غير ملائم؛ لما تم التواصل بالشكل الذي يرغب فيه المتكلم. ويتم الكشف عن الاستلزام الحوارى بتدخل العناصر التالية:

- المعنى التواضعي للكلمات المستعملة وهوية المسميات.

- مبدأ التعاون والقواعد المتفرعة عنه.

- السياق اللغوي للمفوض.

- كون العناصر (أ - د) معروفة لدى المشاركين.

لقد قام غريس إثر ذلك بصياغة قاعدة تخاطبية تحدد كيفية الانتقال من الأفعال التكلمية المباشرة إلى الأفعال التكلمية غير المباشرة، على أساس علاقة عدم التناسب بين المفوض في دلالاته المباشرة وبين المقام والسياق.

وهذه القواعد هي كالتالي:

- قال لي المخاطب الدلالة (س).

- ليس هناك أي سبب يدعو لاعتقاد أن المخاطب لم يحترم المبادئ الحوارية.

- لن يفعل المخاطب ذلك إلا إذا كنتُ افترض أنه يقصد الدلالة (ق).

- يعرف المخاطب - ويعرف أنني أعرف أنه يعرف، أنه بإمكانني أن افترض أنه يقصد (ق) ولم يمنعني من ذلك، بمعنى أنه يوافقني على افتراضي، أو على الأقل لا يعترض على ذلك.

- إذن فهو ضمنّ الدلالة (ق) ضمن الدلالة (س).

وقد حاول ديكرو أن يلخص هذه القاعدة، التي تبين طريقة اشتقاق الأفعال التكلمية غير المباشرة من الأفعال المباشرة، كما يلي:

- إذا قال المخاطب (ق) وكانت (ق) تستلزم (س) إذن فقد قال (س).

وعلى العموم فالاستلزام التخاطبي يمكن تحديده بأنه: "اقتضاء قول ما مدلول ثانياً تال لمدلول أول لا يكون هذا القول ملائماً سياقياً إلا به، حيث يشكل المدلول الأول للقول مضافاً إلى السياق وقواعد التخاطب الدال الأساس للمدلول المستلزم كما تبينه هذه الترسيمة :

القول مدلوله

البنية اللسانية = دال (1)

مدلول + السياق + قواعد التخاطب = دال (2)

المدلول (2)

ومن أهم الاستلزمات التي تتعلق بالقول الطبيعي، تلك التي تنشأ عن المقام الذي قيل فيه، أو عن السياق الذي جيء به من أجله والتي تتوسل بجملة من قواعد التخاطب التي يتبعها قائله، وقد يكون مقام الكلام خاصاً يستدعي اعتبارات خارجية، لا يشاركه فيها غيره، أو يكون مقاماً عادياً لا يتفرد بأسباب خارجية معينة.

قبل الإشارة إلى خصائص التضمين الحوارية كما وضعها غرايس لا بد من تمييز نوعين من التضمينات، التضمين الحوارية الخاص، والتضمين الحوارية العام، على أساس أن استعمال بعض الأشكال اللغوية هو الذي يؤدي في بعض الأحيان إلى هذا التضمين أو ذلك:

1- الاستلزام التخاطبي المعمم: يستلزم القول (ب) استلزما تخاطبيا سلميا القول (ج) عند نطق الناطق به، متى كان (ب) لا يختلف عن (ج) إلا في لفظ واحد يدل في (ب) على مقدار ينزل رتبة أدنى من الرتبة التي ينزلها مقدار اللفظ المقابل له في (ج).

فقولنا: (1) حضر أحد الأساتذة.

(2) حضر كل الأساتذة.

فإننا نجد أن اللفظتين: "أحد" و "كل" تعان في سلم، بحيث القول (2) يتضمن القول (1) في حين العكس غير صحيح.

2- الاستلزام التخاطبي المخصص: يستلزم القول (ب) استلزما تخاطبيا القول (ج) في مقام خاص متى كان ادعاؤنا بأن قائله يتبع قواعد التخاطب في هذا المقام الخاص لا يصح إلا إذا سلمنا بأنه يقصد إفهامنا (ج).

فإذا تأملنا المثال التالي:

(1) - هل فرغت من مطالعة الكتاب وسلمته إلى صاحبه؟.

(2) - لقد فرغت من مطالعته.

نلاحظ أن (2) تلقى من (1) سؤالاً مركباً من سؤالين فرعيين، أحدهما هل فرغت من مطالعة الكتاب؟. ونرمز له ب (ب1) والثاني هل سلمته إلى صاحبه؟ ونرمز له ب (ب2) فيكون مطلوباً الإجابة عنهما. لكن (2) اختار أن يجيب على السؤال (ب1)، وهذا ما يجعل من (1) أن يفهم أن (2) لم يسلم الكتاب لصاحبه وبالتالي يكون القول (2) مستلزماً للقول (3) لم أسلم الكتاب إلى صاحبه.

أما خصائص الاستلزام الحوارية فيمكن تلخيصها فيما يلي:

* لكي نقول بوقوع استلزام حوارية لا بد من افتراض، أن المتكلم قد احترق مبدأ التعاون على الأقل.

* يكفي أن تكون على بينة مما قيل، أو على معرفة بالمعنى التواضعية للملفوظ، بالإضافة إلى معلومات يقدمها السياق لتحديد التضمين الحوارية الخاص.

* أن هدف الاستلزام الحواري لا علاقة له بصدق ما قيل، فيمكن أن يكون ما قيل صادقا؛ لكن ما هو متضمن كاذبا، لأن ما قيل ليس هو الذي ينتج التضمين، بل قول ما قيل أو الكيفية التي يعبر بها عنه.

* بما أن التأكيد من حضور التضمين رهين بالبحث عن ما يجب افتراضه، لكي نتمكن في الوقت نفسه من افتراض احترام مبدأ التعاون، وبما أنه يمكن أن تكون هناك تفسيرات متعددة، فإن التضمين الحواري في هاتين الحالتين سيعكس انفصال هذه التفسيرات التي إن بقيت بدون حصر، سيؤدي إلى أن يأخذ التضمين سمة اللاتحديد.

وعلى العموم فإن الهدف الذي توخاه غرايس من خلال مبدأ التعاون وقواعده، هو إعطاء نظرة عن التواصل والطريقة المثلى المؤدية إلى إنجاحه، وبالتالي التنبيه على مظاهر المعنى التي لا تحكمها قواعد لغوية، بل يحكمها انجاز الملفوظ في سياق معين مبني على أساس احترام بعض المبادئ العامة للتواصل.

2- 3 نقد مبدأ التعاون:

لا يخفى أن مبدأ التعاون التخاطبي قد فتح بابا واسعا في تطوير التداوليات اللغوية وتنويع الدراسات المتعلقة بموضوع التواصل. ولكن رغم ذلك كان محط انتقادات وتعديلات وإضافات واختزالات، وكلها تهدف إلى تطوير هذا المبدأ العام؛ لكي يستجيب لمستجدات أخرى التي أبانها علوم مختلفة.

وبنتبنا لهذه الانتقادات الموجهة لهذا المبدأ سنخرج بملاحظة أساسية وهي: "أن أغلب الأبحاث التي همت هذا المجال، ذهبت إلى الإقرار بأن النموذج التخاطبي عند غرايس لم يأخذ بعين الاعتبار العديد من السلوكيات اليومية العادية؛ التي تتوفر على دلالة أكبر مما شكل حقل اهتماماته."

ومن أهم الانتقادات الموجهة لمبدأ التعاون عند غرايس Grice كونه اقتصر على الجانب التبليغي، دون الأخذ بعين الاعتبار للجوانب الأخرى، مثل الجانب المادي والاجتماعي والتهدبيي، رغم أن غرايس قد أشار إلى هذه الجوانب بقوله: هناك جوانب شتى لقواعد أخرى جمالية واجتماعية وأخلاقية. إلا انه لم يُقم لها وزنا كبيرا، لذلك حاول مجموعة من الدارسين

تتناول هذه القواعد الأخرى التي أغفلها غرايس، إما تطويرا واغناء لمبدئه أو تجاوزا وتعويضا له، كما فعل ويلسون [Deirdre Wilson] وسبربر [Sperber] مؤكدين على أننا إذا ابتعدنا عن الحدس وأعملنا التحليل الدقيق، فإن كل هذه المبادئ يمكن أن تختزل في مبدأ واحد هو مبدأ الملاءمة، وفحوى هذه المسلمة هو: [يعمل المتكلم كل ما في وسعه لإنتاج ملفوظ ملائم].

ودور هذه المسلمة هو توجيه المستمع في جميع العمليات، التي يقوم بها أثناء تأويله للملفوظ، وتقوم هذه المسلمة مقام مبادئ غرايس.

وضمن عملية التقويم والتعديل نجد روبين لاکوف قد أضافت مبدأ التأدب ومفاده:
- لتكن مؤدبا.

وتتفرع عنه ثلاث قواعد:

- 1 قاعدة التعفف: ومقتضاها: * لا تفرض نفسك على المخاطب.
- 2 قاعدة التشكك: ومقتضاها: * لتجعل المخاطب يختار بنفسه.
- 3 قاعدة التودد: ومقتضاها: * لتظهر الود للمخاطب.

غير أن عدد من الدارسين اعتبروا هذا المبدأ غير كاف، لأنه لم يستجمع جميع الشروط المطلوبة في العملية التخاطبية، رغم استحضارها لبعض الجوانب المهمة التي لم تظهر في طرح غرايس، وهكذا حاول كل من بنلوب براون وستيفن لفسون، تدارك هذا النقص الوارد في مبدأ التأدب. وذلك باقتراح مبدأ آخر هو مبدأ التواجه؛ بمعنى مقابلة الوجه للوجه.

وضمن هذا المنظور ميذا بين وجهين: "وجه دافع أو قل سلبي، ووجه جالب أو قل ايجابي، أما الوجه الدافع فهو أن يريد المرء أن لا يعترض الغير سبيل أفعاله، أو قل هو إرادة دفع الاعتراض، وأما الوجه الجالب، فهو أن يريد المرء أن يعترف الغير بأفعاله، أو قل هو إرادة جلب الاعتراف، فتكون المخاطبة هي المجال الكلامي الذي يسعى فيه كل من المتكلم والمخاطب إلى حفظ ماء وجهه بحفظ ماء وجه مخاطبه." وفحوى هذا المبدأ هو:

- لتصن غيرك.

وتتفرع عنه خمس خطط تخاطبية، على المتكلم أن يختار منها ما يلائم قوله. وهي:

- * أن يمتنع المتكلم عن إيراد القول المهدد.
- * أن يصرح بالقول المهدد مع غير تعديل يخفف من جانبه التهديدي.
- * أن يصرح بالقول المهدد، مع تعديل يدفع عن المستمع الإضرار بوجهه الدافع.
- * أن يصرح بالقول المهدد، مع تعديل يدفع عن المستمع الإضرار بوجهه الجالب.
- * أن يؤدي القول بطريقة التعريض، تاركا للمستمع أن يتخير أحد معانيه المحتملة.

إلا أن هذا هو أيضا لم يسلم من النقد، رغم تجاوزه لبعض الثغرات التي كانت في المبدئين السابقين، وهكذا استفادت بعض الدراسات من جوانب قصوره فبنت على أنقاضه تصورا جديدا، خصوصا وأنه كان يجعل من التهديد السمة الجوهرية للأقوال، ولذلك صاغ جوفري ليتش Leitch مبدأ آخر حدده في مبدأ التأدب الأقصى، والذي اعتبره مُكملا لمبدأ التعاون ويورده في صورتين:

الأولى ايجابية: * أكثر من الكلام المؤدب.

والثانية سلبية: * قلل من الكلام غير المؤدب.

وتتفرع على مبدأ التأدب الأقصى قواعد ذات صورتين ايجابية وسلبية:

- قاعدة اللباقة: وصورتها كالتالي: * قلل من خسارة الغير.

* أكثر من ربح الغير.

- قاعدة السخاء: وتتفرع عنها: * قلل من ربح الذات.

* أكثر من خسارة الذات.

- قاعدة الاستحسان: وتتفرع عنها: * قلل من ذم الغير.

* أكثر من مدح الغير.

- قاعدة التواضع: وتتفرع عنها: * قلل من مدح الذات.

* أكثر من ذم الذات.

- قاعدة الاتفاق: وتتفرع عنها: * قلل من اختلاف الذات والغير.

* أكثر من اتفاق الذات والغير.

- قاعدة التعاطف: وصورتها: * قلل من تنافر الذات والغير.

* أكثر من تعاطف الذات والغير.

ويرى ليتش [Leitch] أن هذه القواعد بمنزلة خطط، ترفع كل ما من شأنه أن يوقع التنافر والنزاع أو يمنع التعاون بين المتخاطبين.

وفي مراجعته لهذه المبادئ، حاول الدكتور طه عبد الرحمن أن يكشف بعض الثغرات التي تشكو منها هذه المبادئ، مما دفع به إلى طلب مبدأ آخر يسد هذا النقص. وعلى هذا الأساس أضاف مبدأ آخر هو ما أسماه، بمبدأ التصديق الداعي إلى وجوب مطابقة القول للفعل، أو تصديق العمل للكلام، وقد صاغ هذا المبدأ على الشكل التالي:

- لا تقل لغيرك قولاً لا يصدقه فعلك.

وينبني هذا المبدأ على عنصرين اثنين، أحدهما يتعلق بالجانب التبليغي الذي يتعلق بنقل القول، والجانب الثاني فهو الجانب التهذيبي، ويتعلق بتطبيق القول، ومن هذا المبدأ تتفرع عدة قواعد تهم اللفظ والقصد والصدق والإخلاص.

وعلى العموم فقد أسهمت هذه المبادئ في تعزيز العملية التخاطبية القائمة على أساسين: الأول تواصلية والأخر تعاملية.

المحاضرة 3: تحليل الخطاب عند هاليداي

النص من منظور هاليداي ورقية حسن وحدة دلالية، ولا يُحدّد بمدى حجمه. وأنواع الاتساق (الإحالة، الاستبدال، الحذف، الوصل، الاتساق المعجمي) ضرورية لخلق النص ولكنها غير كافية، لهذا يتطرق الباحثان إلى العوامل المقامية التي تساهم في تحديد النص والتي ترتبط بالمجال والشكل و العلاقة.

اهتمت اللسانيات في بداية أمرها بالجملة فقط ثم تحوّل هذا الاهتمام إلى النص لعدم كفاية الجملة لوصف الظواهر التي تتجاوز حدودها (محمد مفتاح، 2000، ص 108). وترتبط اللسانيات النصية بعلم النص الذي يُدرّس من جوانب كثيرة، ويُدخل في مناهجه علوما كثيرة متشابكة ومتداخلة مثل اعتماده على البحوث التجريبية والمنجزات النظرية لعلم النفس المعرفي وارتباطه بميدان الذكاء الاصطناعي (أحمد عفيفي، 2001، ص 32).

وحظي النص بدراسة اللغويين في هذا المجال الجديد من البحث، مقارنة بالجملة، وارتبط بالعوامل اللغوية والمعالم المقامية التي تساهم في تشكيله، حيث تطرق كل من دو سوسير و جاكبسون و بلومفيلد إلى مفهوم السياق الذي يتجلى من خلال النص، كما وضع فيرث تصورا لسياق المقام (context of situation) وعناصره التي تتكون من الصفات المشتركة المتصلة بمن يشتركون في الحديث (ردّة الله بن ردّة بن ضيف الله الطلحي، 1418هـ، ص 172)، وهي تتمثل في أحداث لغوية وأحداث غير لغوية ذات صلة بالحديث. وصنّف هايمز السياق في ثمانية مكوّنات تتلخص فيما يلي : شكل و محتوى النص، المحيط، المشاركين، الغايات (الغرض والأثر)، المفتاح، الوسيلة، النوع و المعايير التفاعلية. والنص من هذا المنظور يشكّل جزءا من سياق المقام (M.A.K, Halliday & Ruqaiya) (Hassan, Cohesion in English, p22).

تأثر كل من هاليداي ورقية حسن بأفكار فيرث وهايمز في دراستهما للسياق نصا وموقفا من خلال الاتساق النصي في اللغة الانجليزية حيث حددا طبيعة النص وعلاقته بسياق المقام، وهذا ما يظهر جليا في كتابهما Cohesion in English.

1. تعريف المؤلِّفين**(أ) م.أ.ك هاليداي :**

ولد مايكل ألكسندر كيروود هاليداي سنة 1925 بإنجلترا. تخرّج من جامعة لندن مجازاً في اللغة الصينية وآدابها، تحصل بعدها على شهادة دكتوراه في اللسانيات الصينية من جامعة كامبرج. درّس اللغة الصينية واهتم باللسانيات وطوّر النحو الوظيفي النظامي. شغل منصب أستاذ بجامعة لندن سنة 1965، وفي سنة 1976 انتقل إلى استراليا حيث عُيّن أستاذاً في اللسانيات بجامعة سيدني. وهو يشغل حالياً منصب أستاذ بجامعة هونكونغ. كتب هاليداي باللغة الإنجليزية حوالي ثلاثين كتاباً ومقالة كما كتب بالفرنسية والألمانية.

(ب) رقية حسن :

تحصّلت على درجة الدكتوراه بجامعة ايدنبرغ (Edinburgh)، مارست التدريس في جامعات إنجلترا وأمريكا. وعُيِّنت في جامعة مكاري، استراليا، واستقالت منها سنة 1994. قامت بعدة أبحاث في مجال الأسلوبية، الثقافة، السياق والنص، التغير الدلالي والمعجمي النحوي.

وألفت بالتنسيق مع هاليداي الكتابين التاليين :

• Cohesion in English. London, Longman, 1976.

• Language, context and text : a social semiotic perspective.

Deakin University Press, 1985.

2- النص والجملة :**2-1 تعريف النص:**

تستخدم كلمة نص في اللسانيات حسب مايكل هاليداي ورقية حسن "للدلالة على أي مقطع لغوي، مكتوباً كان أو منطوقاً ومهما كان طوله على أن يشكل كلا موحداً"، (M.A.K, Halliday & R. Hassan, Cohesion in English, p1) فهو وحدة دلالية لا من حيث الشكل بل من حيث المعنى.

وتطلق كلمة نص على الشعر والنثر والحوار والمونولوج. كما تطلق على مثل واحد وعلى مسرحية بكاملها، كما يمكن أن يكون النص نداء استغاثة أو مناقشة أمام هيئة لمدة يوم.

2-2- الفرق بين النص والجملة :

قارن الباحثان بين النص والجملة لبيان طبيعته، فلا يمكننا أن نعتقد حسب وجهة نظرهما أن النص يشبه الجملة ويختلف عنها من حيث الحجم بل يكمن الاختلاف بينهما من حيث النوع. فلا يعتبر النص وحدة نحوية أوسع من الجملة وإنما هو وحدة دلالية : وحدة لا من حيث الشكل بل من حيث المعنى.

ونادرا ما ينحصر النص في جملة واحدة، في الإعلانات، الأمثال والحكم، والشعارات الإشهارية إلخ، كما هو الحال في الأمثلة التي أدرجها الباحثان :

No smoking	أ ممنوع التدخين
!Wonders never cease	ب العجائب لا تنقطع
Read the Herald every day	ج اقرأ الهerald كل يوم

ما دام النص في نظر هاليداي ورقية حسن لا يعتبر مجموعة من جمل غير مترابطة، فكيف يتم التعرف عليه وتمييزه؟

يقول الباحثان أنه بإمكان أي شخص أن يميز بإحساسه لدى سماعه أو قراءته لمقطع من اللغة فيما إذا كان هذا المقطع يمثل نصا أو هو مجرد جمل غير مترابطة، وهذا ما استهلا به كتابهما قائلين: "حين يسمع متكلم بالإنجليزية مقطعا من اللغة يتجاوز الجملة الواحدة من حيث الطول أو يقرأه، يمكنه بصفة عادية ودون أية صعوبة الفصل فيما إذا كان هذا المقطع يمثل كلا موحدًا أو مجرد مجموعة جمل غير مترابطة"، (M.A.K, Halliday & Ruqaiya Hassan, 1976, p1)

غير أنهما يضيفان أن هذا الأمر نسبي حيث يوجد حالات لا يمكن التأكد فيها - ويوضحان هذه الفكرة أثناء حديثهما عن سياق المقام كما سيظهر لاحقاً- ويذكران ملاحظة عامة وهي التمييز بالإحساس بين ما هو نص و ما هو غير نص، مع وجود عوامل موضوعية، فلا بد من وجود سمة في النصوص ولا توجد في غيرها.

3- النسيج النصي:

للنص نسيج (texture) وهذا ما يميّزه عن اللانص، فلا بد من توفّره على معالم لغوية يمكن اعتبارها مساهمة في تحقيق وحدته الشاملة وإعطائه النسيج، وهي تتمثل في الإحالة، الاستبدال، الحذف، الوصل والاتساق المعجمي.

(أ) الإحالة:

يبدأ الباحثان الدراسة بمثال بسيط وعادي يتمثل في تعليمات واردة في كتاب الطبخ:

Wash and core six cooking apples. Put them into a fire proof dish

اغسل وانزع نوى ست تفاحات، ضعها في صحن يقاوم النار

تحيل them في الجملة الثانية على التفاحات الست المذكورة في الجملة الأولى. و يتحقّق اتّساق الجملتين من خلال الوظيفة العائدية (anaphoric function) لـ them ، مشكلة بذلك كلا موحدًا أي نصًا أو مجرد جزء من النص نفسه. وقد يتبع بأجزاء أخرى. فالنسيج ناتج عن العلاقة الاتساقية بين them و six cooking apples ، أي بوجود كل من العنصر المُحيل والعنصر المُحيل عليه (referent). ولا يكفي وجود الافتراض (presupposition) فحسب بل لا بد أن يستجاب له. وتعرف العلاقة الاتساقية هذه بالإحالة (reference)، وتوجد علاقات اتساقية أخرى تساهم في نسيج النص، كما أن استعمال الضمير لا يعتبر الطريقة الوحيدة للتعبير عن الإحالة، يمكن أن يكون لدينا:

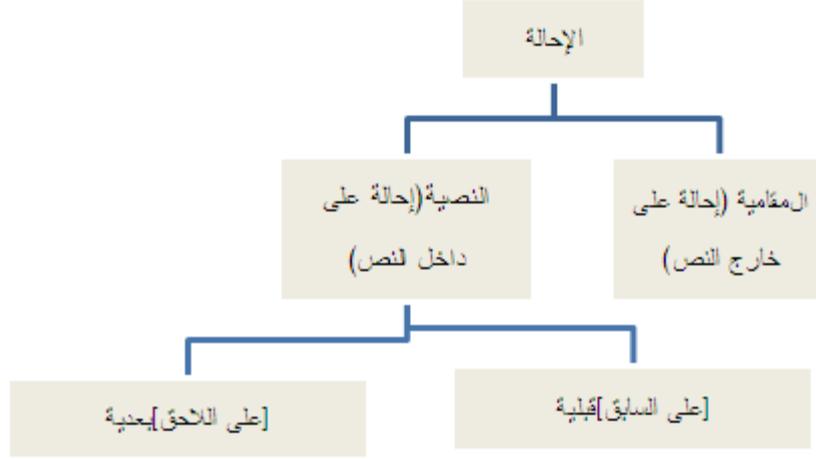
Wash and core six cooking apples. Put the apples into a fire proof dish

اغسل وانزع نوى ست تفاحات للطبخ، ضع التفاحات في صحن يقاوم النار يقوم العنصر the apples بوظيفة اتساقية وذلك من خلال تكرار كلمة apples مسبوقاً بـ the كعلامة عائدية. فمن بين وظائف أداة التعريف (definite article) الإشارة إلى وجود تطابق إحالي مع شيء سابق.

فالإحالة علاقة دلالية يُعبّر عنها بوسائل نحوية. ويوجد في كل لغة عناصر تملك خاصية الإحالة، وتتمثل في الإنجليزية في الضمائر وأسماء الإشارة وأدوات المقارنة. وتنقسم الإحالة

إلى إحالة سياقية وإحالة مقامية، كما تنقسم الإحالة السياقية إلى قبلية تحيل على السابق وبعديّة تحيل على اللاحق، كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول 1: أنواع الإحالة



ب) الاستبدال:

وهو المظهر الثاني من مظاهر الاتساق، ويختلف عن الإحالة فهو يتمّ على المستوى النحوي المعجمي، وهو استبدال عنصر بعنصر آخر، ولا يتم تأويل العناصر المستبدلة إلا بالرجوع إلى ما سبقها. مثال :

My axe is too blunt. I must get a sharper one.

فأسي مثلومة جدا، عليّ أن أحصل على أخرى أكثر حدة

وينقسم إلى ثلاثة أنواع، وهي : الاستبدال الاسمي، الاستبدال الفعلي، والاستبدال القولوي. الاستبدال الاسمي: يتم بواسطة one - ones في حالة الجمع - و same ويُستعمل كل من one و ones كبديل لعنصر يُعتبر الكلمة الرئيسية في المجموعة الاسمية. وتوجد حالات في الانجليزية ترد فيها كلمة ONE ولكنها لا تقوم بدور اتساق لأنها ببساطة لا تعتبر عنصرا مستبدلا، فقد تكون ضميرا (مثل they, you, we)، أو عددا (1)، أو أداة تنكير ... إلخ).

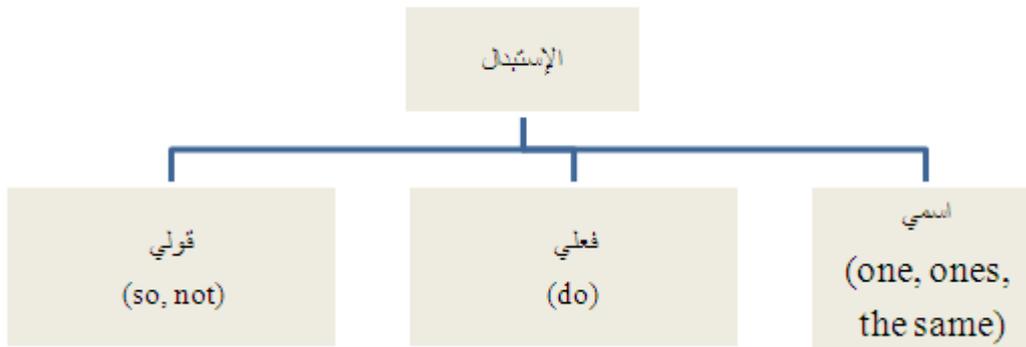
أما العنصر same فيكون مسبقا بأداة التعريف (the)، ويُستعمل كبديل لمجموعة اسمية.

الاستبدال الفعلي: يتم بواسطة do على مستوى المجموعة الفعلية، ويُستعمل بكثرة في الكتابة ويكون بديلا للفعل باستثناء be و have

الاستبدال القولي الذي يتم بواسطة not و so حيث لا يُعتبر العنصر المستبدل عنصرا في الجملة بل يمثل الجملة بكاملها.

يُعتبر الاستبدال عاملا محققا للاتساق مثل الإحالة، بحيث لا يمكن تأويل عناصر مثل one، do، و so إلا بالرجوع إلى عنصر سابق يكون إما اسما أو فعلا أو قولا.

الجدول 2: أنواع الاستبدال



(ت) **الحذف:** هو مظهر آخر من مظاهر الاتساق النصي، وهو "استبدال بالصفير"، على حد تعبير هاليداي ورقية حسن، أي باللاشيء، ويعتمد القارئ في فهمه على جملة سابقة. وينقسم إلى:

حذف اسمي، وهو حذف اسم داخل المجموعة الاسمية مثل:

Which **hat** will you wear? – This is the best

(أية قبعة سترتدي؟ – هذه [هي] الأفضل)

حذف فعلي، ويتم داخل المجموعة الفعلية :

Have you been swimming? – Yes I have

(هل كنت تسبح؟ – نعم)

حذف داخل شبه الجملة :

Five pounds How much does it cost? –

(كم ثمنه؟ – خمسة جنيهات)

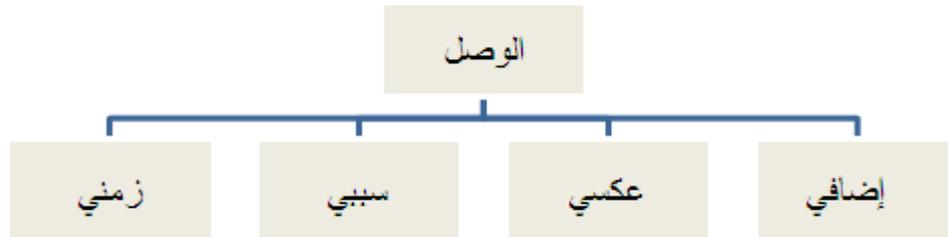
الجدول 3: أنواع الحذف



ث) الوصل : ويُقصد به الطريقة التي تجعل أجزاء النص متماسكة فيما بينها لتحقيق علاقة اتساق، وذلك من خلال أدوات، يتم على أساسها تقسيم الوصل في الإنجليزية إلى:

- وصل إضافي **additive** : ويُستعمل فيه **and** و **or**
- وصل عكسي **adversative** : يتم بواسطة **but** و **yet**
- وصل سببي **causal** : ويتم بواسطة أدوات مثل **so, thus, hence, therefore**... إلخ ليعبر عن علاقات منطقية موجودة بين الجمل، وتتمثل في السبب والنتيجة.
- وصل زمني **temporal** : يستعمل هذا الوصل عناصر مثل **then, next, after that, subsequently** عن التتابع الزمني الموجود بين أجزاء النص.

الجدول 4: أنواع الوصل



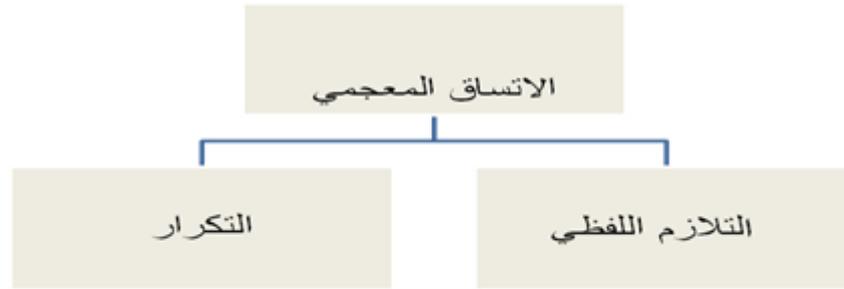
ج) الاتساق المعجمي: وهو اختيار عنصر معجمي يتعلّق بعنصر آخر مذكور مسبقاً. وينقسم إلى قسمين هما: التكرار والتلازم اللفظي.

- **التكرار** : ويتمثل في إعادة ذكر العنصر المعجمي أو التعبير عنه مرة أخرى بمرادف أو بعنصر مطلق أو بذكر اسم عام. تُعتبر الأسماء العامة مصدرا هاما للاتساق في الإنجليزية المنطوقة، وهي تقوم بإحالة معمّمة، وتكون مسبوقة بـ the. وهي تتمثل في اسم الإنسان (الطفل، المرأة، الرجل، الشخص ...)، اسم المكان، اسم حدث (قضية، فكرة، مسألة). وفيما يلي مثال عن اسم المكان:

Can you tell me where to stay in **Geneva**? I've never been to **the place**.

- **التلازم اللفظي** : وهو وجود علاقة بين كلمتين تنتميان إلى مجموعة معيّنة يتعرّف عليها القارئ من خلال السياق (مثل: ولد وبنيت، الشمال والجنوب).

الجدول 5: أنواع الاتساق المعجمي



فالاتساق الذي يتجلى من خلال وسائله (الإحالة، الاستبدال، الحذف، الوصل، الاتساق المعجمي) ضروري لخلق النص ولكنه غير كاف لأنه ينتمي إلى المكوّن النصي في النظام اللغوي. لهذا يتطرق الباحثان إلى العوامل المقامية التي تساهم في تحديد خاصية وجود النص.

4- النص والمقام:

تشير كلمة مقام (situation)، المقصود بها « سياق المقام » الذي يُدمج فيه النص، حسب هاليداي ورقية حسن إلى جميع العوامل غير اللغوية، وهي ذات تأثير على النص. (Halliday & R.Hassan, 1976, p21)

يرى كل من هاليداي ورقية حسن أن لسياق المقام دور في تحديد خاصية وجود النص، إذ يمكن اعتبار مجموعة من الجمل نصا في سياق محدود، في كتاب مدرسي مثلا.

ففي المثال الآتي تتشابه الجمل الثلاث فيما بينها بوضوح، فهي تتكون من بنى متوازية نتيجة تكرار الأداة Although:

Although the light was on he went to sleep. Although the house was unfurnished the rent was very high. Although he was paid a high salary he refuses to stay in the job.

رغم أن المصباح كان مضيئاً، ذهب للنوم. رغم أن البيت كان غير مجهز، كان الإيجار مرتفعاً. رغم أنه كان يتقاضى راتباً رفض البقاء في العمل.

ولكن هذه الجمل تشكل نصاً من نوع خاص لأنها عبارة عن أمثلة توضيحية في كتاب مدرسي، لهذا يقول الباحثان "فنحن لا نُقيّم أي نموذج لغوي دون معرفتنا لسياق مقامه- والحكم في ما إذا كان يمثل نصاً أو لا هو أمر مشروط مسبقاً لأي تقييم إضافي- إن سياق مقامه باعتباره جزءاً من كتاب النصوص اللغوية يمكّننا من قبوله كنص"

(M.A.K Halliday & R.Hassan, 1976, p20).

إن المفاتيح اللغوية والمقامية تؤخذ بعين الاعتبار لتحديد حالة النموذج اللغوي. فمن الناحية اللغوية يجب مراعاة أشكال الربط التي سبقت الإشارة إليها وتُعرف بالاتساق، أما من الناحية المقامية فلا بد من الأخذ بعين الاعتبار كل ما يتعلق بالمحيط من خلال الأسئلة الآتية:

- ماذا يحدث

- ما هو دور اللغة

- بمن يتعلق الأمر

للتسيج مظهران، داخلي وخارجي، والقارئ أو السامع لا يفصل بينهما لأن هذا التمييز لا يعنيه، على عكس اللغوي الذي يهتم في دراسته بالتمييز ما بين نوعين من العلاقات، وينصب كلاهما في مجال اللسانيات:

- العلاقات داخل اللغة (صور المعنى المحققة بواسطة النحو والمفردات)

- العلاقات الموجودة بين اللغة والمعالم المميزة لمادة المتكلم والسامع أو الكاتب

والقارئ) أي المحيط الاجتماعي والإيديولوجي.

ينبه الباحثان إلى ضرورة الحذر بشأن مفهوم سياق المقام، حيث يوجد أنواع من الخطاب تشكل فيها حالة الطقس جزءا من سياق المقام، (مثل اللغة المستعملة في رياضة تسلق الجبال أو الإبحار)، ولا علاقة لسياق المقام هذا (الخاص بحالة الطقس) بتأليف كتاب مدرسي.

ومن جهة أخرى، يشير الباحثان إلى أن علاقة النص بالمقام علاقة جد متغيرة. يوجد أنواع من النشاطات تقوم اللغة فيها بدور ثانوي، ومثال ذلك في الألعاب الرياضية حيث يوجد فيها تعليمات شفوية بين اللاعبين، أو في أشغال يدوية مشتركة كالبناء، التركيب، الطبخ، التنظيف إلخ. فمن المستحيل هنا تأويل ما يقال أو ما يكتب دون وجود معلومات مقامية، فعلى المرء أن يكون على علم بما يجري. وبالمقابل، يوجد أنواع من النشاطات تكون اللغة في حد ذاتها كافية كما هو الحال في معظم المناقشات الرسمية والعامية.

5) مكونات سياق المقام ومستوى التعبير:

وضع ملنوسكي (*Malinowski*) مفهوم سياق المقام واستعمله فيرث (*Firth*) بعده على وجه الخصوص في بحث تحت عنوان "In society Personality and language" سنة 1950، وأشهر استعمال هو لهايمز (*Hymes*) في *Models of interaction of language and social settings*، صنّف هايمز مقام الكلام في ثمانية مكونات: شكل و محتوى النص، المحيط، المشاركين، الغايات (الغرض والأثر)، المفتاح، الوسيلة، النوع و المعايير التفاعلية.

استخلص هاليداي (*Halliday*) وماكنتوش (*MacIntosh*) وسترفنس

(*Stevens*) مميزات النص من مميزات المقام واقترحوا العناوين الثلاثة التالية: وهي المجال (*field*)، الشكل (*mode*) والعلاقة (*tenor*) وهي مفاهيم عامة لوصف كيفية تحديد سياق المقام لأنواع المعاني المعبر عنها.

- المجال: هو الحدث الكلي، الذي يشتغل فيه النص، أي موضوع الخطاب.
- الشكل: هو وظيفة النص في الحدث، ويضم بذلك كل من القناة (*channel*) التي تتخذها اللغة -المنطوقة أو المكتوبة، المرتجلة أو المحضرة- ونوعها أو الأشكال البلاغية كالشكل القصصي (*narrative*)، والتعليمي (*didactic*)، والإقناعي (*persuasive*)، إلخ.
- العلاقة: وهي طبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة بين المشاركين ونوعها.

يحدّد كل من المجال، والشكل والعلاقة بصفة جماعية سياق مقام النص (انظر language and social man لهاليداي).

ما هي العلاقة الموجودة بين سياق المقام ومستوى التعبير؟

يقول الباحثان: "تشكّل المعالم اللغوية، التي ترتبط بصفة نموذجية بتمثيل المعالم المقامية، مستوى التعبير (register) بوجود قيم خاصة لكل من المجال، والشكل والعلاقة. وكلّما استطعنا تحديد معالم المقام كلما تمكّنّا من تتبّع خصائص النص بدقة أكثر في ذلك المقام"، (M.A.K Halliday & R.Hassan, 1976, p22) وهذا لأن الاكتفاء بتحديد مادة الموضوع أو الوسيلة لا يفيدنا إلا بالشيء القليل إذا اقترن النص بمعلومات تخص الأقسام الثلاثة وهي المجال، والشكل والعلاقة.

يورد الكاتبان أمثلة عن هذه الأقسام ويحددان مجالاً في « التفاعل الشخصي بغرض التسلية في نهاية اليوم من خلال سرد أمور مألوفة»، وشكل مونولوج منطوق أو سرد خيالي أو ارتجال، وعلاقة: «أم وطفل في الثالثة من عمره» حيث يمكن إبداء بعض الملاحظات الهامة خاصة إذا أضفنا وصفا للسياق الثقافي ((context of culture) مفهوم آخر لمالونوسكي) الذي يتعلق بالأحداث المألوفة في حياة طفل في إطار بيئته الاجتماعية والثقافية.

و يقتضي النسيج، إضافة إلى وجود علاقات دلالية متمثلة في أنواع الاتساق، درجة معينة من الانسجام (coherence) لا من حيث المضمون فحسب ولكن من حيث الانتقاء الكلي للموارد الدلالية للغة بما في ذلك المكونات التبادلية المتعددة (الاجتماعية، التعبيرية، النزوعية)، الوجوه (moods)، (الوجه مقولة نحوية ترتبط عموماً بالفعل وتقدّم نوعية التواصل الذي يؤسسه المتكلم مع مخاطبه أو موقف هذا المتكلم من خطابه الخاص. (انظر المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات لمكتب تنسيق التعريب، ص94)، الصيغ (modalities)، الشدة (intensities) وأشكال أخرى خاصة بتدخل المتكلم.

ويمكن تكملة مفهوم الاتساق بمفهوم مستوى التعبير (Register) بما أنهما يساهمان في تحديد النص. ولا يكفي توقّر أحدهما دون الآخر.

المحاضرة 4:

المعايير النصية [الاتساق]

كما رأينا في المحاضرة السابقة ينتج النسيج النصي عن اشتراك نوعين من الأشكال الدلالية: الأشكال الخاصة بمستوى التعبير والأشكال الخاصة بالاتساق. يحتوي النص على مستوى التعبير بصفة طبيعية، وهو يرتبط بمجموعة معينة من المعالم المقامية، و يشكّل من خلال طبيعة الحدث التواصلي (المجال)، والجزء الخاص باللغة على مستوى الحدث (الشكل) والعلاقات بين أدوار المشاركين (الطريقة). والاتساق هو مجموع العلاقات المعنوية، وهي عامة في جميع أصناف النصوص، فهو يميّز النص عن اللانص و يربط معانيه الجوهرية بعضها ببعض.

إن النص ليس مجرد متواليّة لسانية، أو مجموعة كلمات مجتمعة كيفما اتفق، وبدون ترتيبٍ وتنظيم، بل هو بناء لسانيّ مُحكم، وكما قال برينكر H.brinker فالنص هو: "تتابع متماسك من علامات لغوية".

وهو يتطلب تحقّق مجموعة من الخصائص أو الشروط الضرورية ليستحق اسم "نص"، ومن أهم هذه الشروط أو الخصائص ما نجده عند بوجراند ودريسler اللذين عرّفا النص بأنه: "حدّثٌ تواصليّ تتحقّق نصيّته إذا اجتمعت له سبعة معايير، وهي: " الربط (الاتساق، والتماسك) الانسجام(، والقصدية، والمقبولية، والإخبارية) الإعلامية(، والموقفية، والتناص)".

إن هذه المعايير هي ما يميّز النص عن اللانص، فهي التي تُحقّق نصية النصوص، وبذلك تكون النصية مجموعةً من السمات التي تجعل ملفوظاً ما أو متتالية لغوية نصّاً، وتنقسم هذه المعايير إلى معايير مرتبطة بالنص في ذاته (الاتساق والانسجام)، ومعايير مرتبطة بالمؤلف والمتلقي (القصدية والإعلامية والتقبلية)، ومعايير مرتبطة بالسياق الخارجي (الموقفية والتناص)، وفي هذه المحاضرة والمحاضرة القادمة إن شاء الله سنحاول إضاءة بعض الجوانب من معيار الاتساق ومعيار الانسجام عند العرب وعند الغربيين، أما بقية المعايير فهي غير مدرجة في البرنامج.

أولاً: الاتساق: cohésion

والاتساق لغة جاء في المعاجم القديمة بمعنى: الحمل الضم والجمع والانتظام ، والانتظام والتمام والكمال، فأتسق؛ "أي: اجتمع، وأتسق الأمر؛ أي: تَمَّ وتكامل"، و"كل ما انضَمَّ: فقد اتسق، والطريق يَأْتَسِقُ، ويَتَسَّقُ: أي يَنْضَمُّ"، و"الاتساق الانضمام والاستواء؛ كما يَتَسَّقُ القمر إذا تَمَّ واستوى، واستوسقت الإبل: إذا اجتمعت وانضمت".

أما اصطلاحاً فيقصد به عادة " التماسك الشديد بين الأجزاء المشكلة لنص/خطاب ما، ويهتم فيه بالوسائل اللغوية (الشكلية) التي تصل بين العناصر المكونة لجزء من خطاب أو خطاب برمته". ويتحقق الاتساق ضمن السياق بين مجموعة من العناصر، وهو مفهوم دلالي يحيل إلى العلاقات المعنوية القائمة داخل النص، والتي تحدده كنص.

ومنه في الاصطلاح هو قريب من الدلالة اللغوية؛ حيث نجد أنه تماسكٌ بين عناصر النص يَسمح بتلقّي النص وفهمه، وذلك من خلال العديد من العناصر اللغوية التي تُحَقِّق نصية النص، بالإضافة إلى تميّزه بدلالة جامعة تُحَقِّق وحدته النصية الكلية؛ أي: ما يجعله نصّاً باعتباره " وحدةً لغويةً مُهيكلَةً، تَجْمع بين عناصرها علاقاتٍ وروابطٍ معينة".

فالالاتساق كما يقول محمد خطابي هو: "ذلك التماسك الشديد بين الأجزاء المشكلة لنص أو خطاب ما، ويهتم فيه بالوسائل اللغوية (الشكلية) التي تصل بين العناصر المكونة لجزء من خطاب أو خطاب برمته".

ويُعرف مفهوم الاتساق بمصطلحات كثيرة؛ منها: السبك والربط والتماسك، وتَجدر الإشارة إلى أن محمد مفتاح في كتابه "التلقي والتأويل" جمعَ تحت مصطلح التماسك مجموعةً من المفاهيم المتقاربة، ومنها التنضيد والاتساق والانسجام والتشاكل.

لقد اهتمَّ العرب قديماً بمفهوم الاتساق، فالبلغيون عمّدوا في دراساتهم إلى الكشف عن الترابط الذي يكون بين عناصر النص ومكوناته؛ مثلما نجد عند حازم القرطاجني (ت684 هـ) الذي يقول متحدثاً عن الكلام في الشعر: "فأما المتصل العبارة والغرض، فهو الذي يكون

فيه لآخر الفصل بأول الفصل الذي يتلوه - علاقةً من جهة الغرض، وارتباطً من جهة العبارة"، وهذا هو عينُ الاتساق والانسجام كما يُعرفان اليوم.

يقول عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ): " لقد أعجز القرآن العرب بمزايا ظهرت لهم في نظمه وخصائص صادفوها في سياق لفظه، وبدائع راعتهم من مبادئ آية ومقاطعها ومجاري ألفاظها ومواقعها، وفي مضرب كل مثل، ومساق كل خبر، وصورة كل عظة وتنبية وإعلام، وتذكير وترغيب وترهيب، ومع كل حجة برهان، وصفة وتبيان وبهرهم أنهم تأملوه سورة سورة، وعشرا عشرا، وآية آية، فلم يجدوا في الجميع كلمة ينبو بها مكانها، ولفظة ينكر شأنها أو يري أن غيرها أصلح هناك أو أشبه، أو أخرى وأخلق، بل وجدوا اتساقا بهر العقول وأعجز الجمهور. ونظاما والتئاما وإتقانا وإحكاما لم يدع في نفس بليغ منهم".

ولعل نظرية النظم كما عند الإمام الجرجاني - تعتبر من أكثر الأدلة على اهتمام العرب بقضية الاتساق في النصوص، فهو قد نظر إلى القرآن الكريم نظرةً شاملة باعتبارها نصًا واحدًا، متسائلًا عن سر إعجازه للعرب، كما يمكن اعتبار بحث علماء القرآن عن المناسبة بين السور والآيات بحثًا عن الاتساق، وقد ألفوا في ذلك كثيرًا ضمن كتب علوم القرآن، كما نجد عند السيوطي في كتابه الإتقان في علوم القرآن.

إنّ للاتساق ثلاثة أنواع: اتساق نحوي، ومعجمي، وصوتي، وله وسائل وأدوات كثيرة يتحقّق بها في النصوص، وأهمّها: الإحالة والاستبدال، والوصل، والاتساق المعجمي، والتكرار:

1 الإحالة :

هي إشارة عنصر داخل النص إلى عنصر آخر، وتتضمن الضمائر وأسماء الإشارة والموصول وأدوات المقارنة؛ إذ تعتبر علاقة دلالية وهي لا تخضع لقيود نحوية؛ بل تخضع لقيود دلالية، وهو وجوب تطابق الخصائص الدلالية بين العنصر المحيل والعنصر المحال إليه. والإحالة عبارة عن علاقة بين العبارات من جهة، وبين الأشياء والمواقف في العالم الخارجي الذي تشير إليه العبارات، وتطلق تسمية العناصر الإحالية على قسم من الألفاظ لا تملك دلالة مستقلة؛ بل تعود على عنصر أو عناصر أخرى مذكورة في أجزاء أخرى من

الخطاب، فشرط وجودها هو النص، وهي تقوم على مبدأ التماثل بين ما سبق ذكره في مقام ما وبين ما هو مذكور بعد ذلك في مقام آخر، وهي لذلك تتميز بالإحالة على المدى البعيد". وتنقسم الإحالة من جهة إلى إحالة مقامية خارج النص، وإحالة نصية داخل النص، وتنقسم من جهة أخرى إلى إحالة قبلية تشير وتُحيل على شيء سابق، وإحالة بعدية تُحيل على شيء لاحق. " والإحالة نوعان: خارجية (مقامية) وداخلية (نصية)؛ إذ تعمل الأولى على خلق النص وتدعيم الفكرة وتوضيحها وإثرائها؛ بينما الثانية تعمل على اتساق النص بشكل مباشر وربط أجزائه بعضها ببعض، وعلى ربط النص باتجاهين السابق واللاحق، وعلى رأسها الضمائر".

مثال تطبيقي 1 [الضمائر]:

الضمائر: تؤدي الضمائر دورا بارزا في اتساق النص، حيث تربط بين أجزاء الكلام سابقها ولاحقها، وهي متعددة من حيث النوع (ضمائر المتكلم، المخاطب، الغائب والملكية)، ودورها يبرز أكثر في الخطاب السردى، وسورة يوسف أغلب خطاباتها قصصية تتضمن خاصية السرد التي لها ميزات هامة في هذا الباب؛ إذ "سياق المقام في الخطاب السردى يتضمن سياقاً للإحالة، وهو تخيل ينبغي أن يبنى انطلاقاً من النص نفسه بحيث إن الإحالة داخله يجب أن تكون نصية"، ومنها الجملة التحويلية: ﴿إذ قال يوسف لأبيه يا أبت إنّي رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين﴾ (يوسف، 04) حيث إن الضمير (هم) في الجملة الثالثة يحيل قبلها إلى (الكواكب الإحدى عشرة والشمس والقمر) في الجملة الثانية؛ إذ العلاقة القائمة بين الضمير والأسماء هنا علاقة اتساق نصية (المحيل والمحال إليه).

وكذلك قوله تعالى: ﴿ودخل معه السجن فتيان قال أحدهما إنّي أراي أعصر خمرا وقال الآخر إنّي أراي أحمل فوق رأسي خبزا تأكل الطير منه نبئنا بتأويله إنّنا نراك من المحسنين﴾ (يوسف، 36) حيث الضمير (هما) في الجملة الثانية يحيل قبلها إلى (فتيان) في الجملة الأولى، وكذا ضمير الهاء في (منه) يحيل قبلها إلى (خبزا) في الجملة الموالية نفسها. وأيضا

ضمير الهاء في (تأويله) يحيل إحالة قبلية إلى (رؤيتا السجينين معا) والعلاقة القائمة بين هذه الضمائر وما قبلها من الأسماء علاقة اتساق نصية.

وقد تنوعت الضمائر كثيرا في هذه السورة، وكانت لها إحالات قبلية وبعديّة؛ كالأية الآتية: ﴿واستبقا الباب وقدت قميصه من دبر وألفيا سيدها لدى الباب﴾ قالت ما جزاء من أراد بأهلك سوءا إلا أن يسجن أو عذاب أليم ﴿ (يوسف، 25) حيث احتوى هذا الخطاب السردى على تسعة ضمائر توزعت كالآتي:

➤ ضمير مخاطب واحد (الكاف) في لفظة (أهلك) يحيل بعديا إلى (العزير)

➤ ضمير ملكية واحد (الهاء) في لفظة (قميصه) يحيل قبليا إلى (يوسف)

➤ سبعة ضمائر غيبية في ألفاظ: (استبقا، ألفيا) يحيلان قبليا إلى (يوسف وامرأة العزير)، (قدت، سيدها، قالت) تحيل قبليا إلى (امرأة العزير)، (أراد، يسجن) يحيلان قبليا إلى اسم الموصول (من).

وكذلك في الخطاب التالي: ﴿قال بل سؤلت لكم أنفسكم أمرا﴾ (يوسف، 18) ضمير الغيبة في (قال) يحيل قبليا إلى (يعقوب عليه السلام) وضمير المخاطب في (لكم وأنفسكم) يحيل إلى (إخوة يوسف). وأيضا في الخطاب الآتي: ﴿ولمّا دخلوا على يوسف آوى إليه أخاه قال إني أنا أخوك فلا تبتئس بما كانوا يعملون﴾ (يوسف، 69) حيث احتوى هذا الخطاب السردى على إحدى عشر (11) ضمير توزعت كالآتي:

➤ ضميرا متكلم اثنان (الياء) في (إني) + أنا، وهما يحيلان قبليا إلى (يوسف).

➤ ضمير مخاطب واحد (الكاف) في (أخوك) يحيل بعديا إلى (بنيامين).

➤ ثمانية ضمائر غيبية في ألفاظ: (دخلوا، كانوا، يعملون) تحيل قبليا إلى (إخوة يوسف). (آوى، إليه، أخاه، قال) تحيل قبليا إلى (يوسف). (تبتئس) يحيل بعديا إلى (بنيامين).

ومما يلاحظ في نوعية هذه الضمائر أنها تتفاوت من حيث ورودها في الكلام العربي عموماً وسورة يوسف خصوصاً؛ إذ ضمير الملكية قليل الورد مقارنة مع ضميري الغائب والمخاطب والمتكلم؛ حيث ورد ضمير الملكية تسع عشرة مرة في سورة يوسف، وضمير المتكلم يمكن تقسيمه في هذه السورة إلى قسمين: قسم خارج القصة: يعود على لفظ الجلالة (الله) باعتباره مجري القصة، وقد ورد سبعة وعشرين مرة. وقسم داخل القصة: تعدد حسب أشخاص القصة.

مثال تطبيقي 2 : [أسماء الإشارة والموصول]

تؤدي دوراً بارزاً هي الأخرى في عملية الانسجام والاتساق داخل الخطاب والترابط القبلي والبعدي بين الكلمات والجمل، وهي جزء من أجزاء الخطاب ومتعددة حسب النوع؛ منها أسماء الإشارة للقريب وللبعيد، وكذا أسماء الموصول منها العامة (ما؛ من؛ نو...) والخاصة (الذي؛ التي؛ اللذان؛ الذين...)، ومنها في هذه السورة: ﴿وقال الذي اشتراه من مصر لامرأته أكرمي مثواه﴾ (يوسف، 21) فالاسم الموصول (الذي) خاص يدل على المفرد المذكر، يحيل إحالة بعدية إلى العزيز. وكذلك قوله تعالى: ﴿وراودته التي هو في بيتها عن نفسه﴾ (يوسف، 23) ف (التي) اسم موصول خاص يدل على المفرد المؤنث يحيل إحالة بعدية إلى زوجة العزيز (زليخا) و(هو) اسم إشارة يدل على المذكر الغائب يحيل إحالة قبلية إلى (يوسف عليه السلام).

أما في الخطاب الآتي: ﴿قالت فذلكن الذي لمتنني فيه﴾ (يوسف، 32) يتضمن اسم إشارة (ذلك) واسم موصول (الذي) يحيلان إشارة قبلية إلى العنصر الإشاري (يوسف)؛ إذ العنصر الإشاري هو كل مكّون لا يحتاج في فهمه إلى مكّون آخر يفسّره، فهو في الكلام وحدات معجمية (أسماء مفردة وما يماثلها من المركبات) وتشمل كل ما يشير إلى ذات أو موقع أو زمن، إشارة أولية لا تتعلق بإشارة أخرى سابقة أو لاحقة. وفي الخطاب الآتي: ﴿قال لا يأتيكما طعام ترزقانه إلا نباتكما بتأويله قبل أن يأتيكما ذلكما مما علّمني ربّي﴾ (يوسف، 37) ف (ذلك) اسم إشارة مستعمل هنا لغير العاقل مع توجيه الخطاب لهما، وهو يحيل إحالة قبلية إلى كلمة (تأويله).

وأيضاً في الجملة التحويلية: ﴿ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعَ شَدَادٍ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ﴾ (يوسف، 48) ف (ما) هنا اسم موصول عام بمعنى (الذي) يحيل إحالة بعدية إلى (قدمتم لهن) وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (يوسف، 86) ف (ما) هنا أيضاً تحيل إحالة بعدية إلى (لا تعلمون) أي: إن الله سيرد يوسف إلى أبيه لتكتمل رؤيته التي شاهدها في صغره (سجود الإخوة مع أبيهم وأمهم له إكراماً وتشريفاً).

ولاسم الإشارة المفرد مذكراً كان أو مؤنثاً (الذي؛ التي) خصوصية تميّزه عن باقي أسماء الإشارة الأخرى؛ إذ بإمكانه أن يحيل إلى جملة بأكملها أو متتالية من الجمل (8) ومنه الخطاب الآتي: ﴿قُضِيَ الْأَمْرُ الَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ﴾ (يوسف، 41) حيث يحيل اسم الإشارة (الذي) إحالة قبلية إلى قول كامل (أما أحدكما فيسقي ربه خمرًا، وأما الآخر فيصلب فتأكل الطير من رأسه).

والأمر نفسه بالنسبة لاسم الموصول المفرد العام (ما . من)؛ إذ يمكنهما بدورهما أن يحيلان إحالة قبلية إلى قول برمته؛ كالخطاب الآتي: ﴿قَالَ اللَّهُ عَلَى مَا نَقُولُ وَكِيلٌ﴾ (يوسف، 66) فاسم الموصول (ما) أحال إحالة قبلية إلى قول قبله: (قال لن أرسله معكم حتى تؤتونا موثقاً من الله لتأتنني به إلا أن يحاط بكم). وكذا في الخطاب الآتي: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَصِفُونَ﴾ (يوسف، 77) فقد أحال إشارة قبلية إلى قول بكامله (قالوا إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل). وكذا في قوله تعالى: ﴿قَالَ هَلْ عَلِمْتُمْ مَا فَعَلْتُمْ بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ إِذْ أَنْتُمْ جَاهِلُونَ﴾ (يوسف، 89) ف (ما) اسم موصول يحيل إحالة قبلية إلى بداية السورة وبداية القصة عموماً حين اختلفوا في شأنه بين القتل والرمي في الجب.

ولعل الأعجب في هذه السورة الكريمة أن اسم الإشارة (ذلك) أحال إحالة قبلية إلى القصة برمّتها؛ من بدايتها إلى نهايتها، وهذا في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ﴾ (يوسف، 102) فبعدما قصّ ربّ العزة على نبيّه محمد صلى الله عليه وسلم نبأ إخوة يوسف، وكيف رفعه الله عليهم، وجعل له العاقبة والنصر والملك والحكم، مع ما أرادوه به من السوء والهلاك ها نحن نقصّه عليك .

د. وافي راضية

وتشترك أسماء الموصول وأسماء الإشارة في الإحالة، مما ينتج عنه قوة في تماسك الخطاب لفظاً ومعنى؛ ف "أسماء الإشارة تعتمد على الجانب السياقي من معنى الوحدة الكلامية، فهي العلاقة القائمة بين المتحدث (وعلى نحو أعم بين القائمين بعملية التحدث) وبين ما يتحدثون عنه في مناسبات معينة" .

أما (تلك) في بداية السورة: ﴿الر تلك آيات الكتاب المبين﴾ (يوسف، 01) كان لها وقع عظيم؛ إذ هي إيجاز فيه حذف يلغي كل ما قد يخطر بالبال ويتعلق بالذهن من أوهام حيكت حول حياة سيدنا يوسف عليه السلام، فاسم الإشارة هنا يقطع دابر العقيدة الباطلة، وتحيل القارئ المتمعن إلى النبع الصافي والعلم الصحيح.

2 الاستبدال :

هو استبدال عنصر لغوي بعنصر آخر له نفس المدلول، فهو إذاً ذو طبيعة معجمية ونحوية، وينقسم الاستبدال إلى ثلاثة أقسام: الاستبدال الاسمي، والاستبدال الفعلي، والاستبدال القولي.

3 الربط : هو الطريقة التي تترابط بها أجزاء النص اللاحقة والسابقة بشكل منظم ومتناسك، وله وسائل؛ منها: العطف، الذي يعتبره ديفيد كريستال من أهم وسائل الاتساق، فهو أول وسيلة يتساق بها النص، ثم تأتي بعده الوسائل الأخرى؛ كالإحالة والتكرار، والعلاقات المعجمية.

مثال تطبيقي: [الوصل]

يعرف الوصل بأنه " تحديد للطريقة التي يترابط بها اللاحق مع السابق بشكل منظم". وينقسم في عمومه إلى أربعة أقسام:

1- الوصل الإضافي: وهو الذي يربط بين صورتين أو أكثر من صور المعلومات بالجمع بينهما على سبيل الاختيار، حيث يتم بواسطة الأدوات (و) . (أو)؛ كقوله تعالى: ﴿قالت ما

جزاء من أراد بأهلك سواء إلا أن يسجن أو عذاب أليم ﴿ (يوسف، 25) كما يندرج ضمن هذا الوصل علاقات أخرى مثل:

* **التماثل الدلالي** المتحقق في الربط بين الجمل بتعبير من نوع: بالمثل أو أداة؛ كخطاب يعقوب لابنه يوسف في قوله تعالى: ﴿وَيْتَمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَعَلَى آلِ يَعْقُوبَ كَمَا أَتَمَّهَا عَلَى أَبَوَيْكَ مِنْ قَبْلِ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ﴾ (يوسف، 06)؛ أي: تمام نعمة الله على يوسف وآل يعقوب مثل تمام نعمته جل وعلا على إبراهيم وإسحاق. وكخطاب يعقوب . عليه السلام . لأبنائه: ﴿قَالَ هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا أَمَنْتُكُمْ عَلَى أَخِيهِ مِنْ قَبْلُ﴾ (يوسف، 64)؛ أي: تأمين يعقوب على بنيامين مع إخوته مثل تأمينهم على يوسف باستخدام أداة التشبيه (الكاف) (14).

✓ علاقة الشرح؛ وتتم بتعابير مثل: أعني، بتعبير آخر...

✓ علاقة التمثيل؛ وتتم بتعابير مثل: مثلاً، نحو...

2- **الوصل العكسي** : ومعناه على عكس ما هو متوقع، حيث يتم بواسطة أدوات؛ مثل: (بل) و(لكن)؛ كخطاب يعقوب لأبنائه: ﴿قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْراً﴾ (يوسف، 83) فيعقوب أضرب عن حجة أبنائه التي قدّموها عن سبب عدم عودة أخيه بنيامين معهم. وهذا الإضراب من خلال أداة الوصل العكسي (بل) أدى إلى ترابط هذه الآية مع الآيتين السابقتين من حيث توجيه الدلالة إلى التسويل، فيتذكر السامع قصة يوسف مع الإخوة عند الجب.

3- **الوصل السببي**: يمكننا من إدراك العلاقة المنطقية بين جملتين أو أكثر؛ حيث تتدرج ضمنه علاقات خاصة؛ كالنتيجة والسبب، ومنه الشرط بأدواته، وأدوات التعليل؛ كقوله تعالى على لسان الإخوة حينما خاطبوا أخاهم العزيز وهم له منكرون في شأن أخيهام المتهم (بنيامين): ﴿قَالُوا إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾ (يوسف، 77) فالعلاقة قائمة بين فعل الشرط (يسرق) وجواب الشرط (قد سرق أخ له من قبل). وكذا قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَهَّزَهُمْ بِجَهَّازِهِمْ قَالَ إِنَّتُونِي بِأَخٍ لَكُمْ مِنْ أَبِيكُمْ﴾ (يوسف، 59) فالعلاقة قائمة بين السبب (لما جهزهم) والنتيجة (قال انتوني).

رابعاً: الوصل الزمني: يجسد علاقة بين أطروحتي جملتين متتابعتين زمنياً؛ مثل: عند، بعد، حين، إلى آخره. وأدوات الوصل الزمني داخل النصوص كثيرة "تدل عليها الأفعال التامة والناقصة، وكذلك ظروف الزمان وبعض البنى التركيبية الأخرى في الجملة، ولكن الأفعال تبقى أوفر تلك الوسائل دقة واستعمالاً".

ومن أمثلة هذا النوع من الوصل قوله تعالى: ﴿ورفع أبويه على العرش وخروا له سجداً﴾ وقال يا أبت هذا تأويل رؤياي من قبل قد جعلها ربي حقاً وقد أحسن بي إذ أخرجني من السجن وجاء بكم من البدو من بعد أن نزغ الشيطان بيني وبين إخوتي﴾ (يوسف، 100) حيث نلاحظ وجود علاقة بين مجموعة من الجمل في هذه الآية متتابعة زمنياً؛ فقد أسهمت الأفعال (قال، أخرج، جاء، نزغ) وكذا ظروف الزمان (قبل، إذ بمعنى حين، بعد، بين) في اتساق النص ككل.

4 الاتساق المعجمي :

الاتساق المعجمي: يتمثل في المورفيمات المستقلة بمعناها التي تدخل في تركيب الجملة، وما تحمله من دلالة في سياقها، وينقسم الاتساق المعجمي إلى قسمين: التكرار والتضام.

يتحقق هذا الاتساق من خلال وسيلتين؛ هما: التكرار والتضام؛ فالأولى هي "شكل من أشكال الاتساق المعجمي يتطلب إعادة عنصر معجمي، أو ورود مرادف له، أو شبه مرادف، أو عنصراً مطلقاً، أو اسماً عاماً".

أما الثانية، فهي "توارد زوج من الكلمات بالفعل أو بالقوة؛ نظراً إلى ارتباطهما بحكم علاقة من العلاقات؛" كعلاقة التضاد والتنافر، وعلاقة الجزء بالكل.

5 التكرار:

يتطلب إعادة عنصر معجمي أو ورود مرادف له أو شبه مرادف، أو عنصراً مطلقاً، أو اسماً عاماً؛ ويكون التكرير للحرف، والكلمة والجملة؛ كجملة (أكله الذئب) في قوله تعالى: ﴿قال إني ليحزنني أن تذهبوا به وأخاف أن يأكله الذئب وأنتم عنه غافلون. قالوا لئن أكله الذئب ونحن عصبة إنا إذا لخاسرون﴾ (يوسف، 13 . 14). والتكرار أنواع:

* **التكرار التام أو المحض:** وهو تكرار اللفظ والمعنى والمرجع واحد، كتكرار المرجع الإشاري (يوسف) في كل السورة، وتكرار الفعل (جاء) في الآيتين ﴿وجاءوا أباهم عشاء يبكون﴾ (يوسف، 16). ﴿وجاءوا على قميصه بدم كذب﴾ (يوسف، 18).

* **التكرار الجزئي:** وهو ما يكون بالاستخدامات المختلفة للجزر اللغوي مع اختلاف العنصر الإشاري المتصل به؛ كتكرار الفعل (جاء) لعدة أحوال من المجيء؛ كالأيتين السابقتين مقارنة مع قوله تعالى: ﴿وجاءت سيّارة فأرسلوا وادهم﴾ (يوسف، 19) إذ هو مجيء إلى الجب بينما الأول مجيء إلى الأب يعقوب.

* **تكرار المعنى واللفظ مختلف:** ويشمل الترادف وشبه الترادف، وكذا العبارات الموازنة، ومنه ذكر يوسف بالبنوة والاسم واللقب: ﴿يا بني لا تقصص رؤياك على إخوتك﴾ (يوسف، 05). ﴿يوسف أعرض عن هذا﴾ (يوسف، 29). ﴿يا أيها العزيز إن له أبا شيخا كبيرا﴾ (يوسف 78).

6 الاستبدال:

يعتبر وسيلة أساسية تعتمد في اتساق النص (عملية داخل النص) وينقسم إلى ثلاثة أقسام:

(1) **الاستبدال الاسمي:** وهو أن يحل الاسم محل آخر مؤديا وظيفته التركيبية؛ كلفظي (آخر) و(أخرى).

(2) **الاستبدال الفعلي:** وهو حلول فعل مكان فعل آخر مؤديا وظيفته التركيبية؛ كلفظي (اتخذ) و(فعل).

(3) **الاستبدال القولوي:** وهو استبدال قول مكان آخر مع تأدية وظيفته؛ كقوله تعالى: ﴿فلما جاء السحرة قالوا لفرعون أئن لنا لأجرا إن كنا نحن الغالبين. قال نعم وإنكم إذا لمن المقربين﴾ (الشعراء، 41 . 42)؛ فقد استبدل بالقول السابق (نعم). ومن الاستبدال في سورة يوسف قميص يوسف، فالقميص الأول معلّم بدم كذب، والثاني مقدود، والثالث فيه شفاء،

والأثر المشترك يوسف . عليه السلام . فالقمصان الثلاثة له أدى إلى ربط ثلاثة مقاطع نصية مع بعضها .

7 الحذف:

هو من خصائص العربية، وعدّه ابن جني في باب شجاعة العربية وفي التعاريف الحديثة يعرف بأنه "علاقة داخل النص، وفي معظم الأمثلة يوجد العنصر المفترض في النص السابق. وهذا يعني أن الحذف عادة علاقة قبلية" فالمحذوف كالمذكور؛ إذ حذف المكوّن الثاني أولى من الأول لدلالة الأول على الثاني، وبمقارنة الحذف مع الاستبدال نجد أن "علاقة الاستبدال تترك أثراً، وأثرها هو وجود أحد عناصر الاستبدال، بينما علاقة الحذف لا تخلف أثراً، ولهذا فإن المستبدل يبقى مؤشراً يسترشد به القارئ للبحث عن العنصر المفترض، مما يمكنه من ملء الفراغ الذي يخلقه الاستبدال بينما الأمر على خلاف هذا في الحذف، إذ لا يحل محل المحذوف أي شيء، ومن ثم نجد في الجملة الثانية فراغاً بنيوياً يهتدي القارئ إلى ملئه اعتماداً على ما ورد في الجملة الأولى أو النص السابق". وبناءً على مفهوم الجملة والنص فالحذف نوعان :

* حذف جملة: وهو ما كان أثره الدلالي أو الارتباط المعجمي له في حدود الجملة؛ نحو قوله تعالى على لسان يعقوب، عليه السلام: ﴿فصبر جميل والله المستعان على ما تصفون﴾ (يوسف، 18) على تقدير المحذوف (صبري) أي: صبري صبر جميل، فالأثر الدلالي للمحذوف في حدود الجملة، خاصة في الجمل التي يمكن أن تغادر نصها. وكذا في قوله تعالى: ﴿وكذلك مكّنّا ليوسف في الأرض يتبوأ منها حيث يشاء﴾ (يوسف، 56) والتقدير (ليستقيم أمره ولنعلمه من تأويل الأحاديث).

ومن الكلمات التي حذفت من داخل الجمل في هذه السورة أيضاً: ﴿واسأل القرية التي كُنّا فيها﴾ (يوسف، 82) والتقدير (أهل القرية) وكذا في: ﴿إني أراني أعصر خمراً﴾ (يوسف، 36) أي: (أعصر عنب خمر) وأيضاً: ﴿ثمّ بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننّه حتّى حين﴾ (يوسف، 35) أي: (ثم بدا لهم بداء).

* **حذف نصي:** وهو ما كان أثره الدلالي أو الارتباط المعجمي له يتعدى الجملة، وهذا النوع يعمل على ربط أجزاء النص، وللمتلقي فيه فسحة للحراك والتأويل؛ نحو قوله تعالى: ﴿وقال الملك انتوني به أستخلصه لنفسي فلما كلمه قال إنك اليوم لدينا مكين أمين﴾ (يوسف، 54) فالفاء في (فلما) عطفت على جملة حدث سبق وصول يوسف إلى الملك، وهي من مجريات القصة يقدرها المتلقي، وحذفت كونها تفهم من السياق.

8 **الاتساق الصوتي:** يتحقق هذا النوع بالسجع والجناس، والتوازي الصوتي والصرفي. أو ما يُعرف عند د. محمد العمري (الموازنات الصوتية).

المحاضرة 5:

المعايير النصية [الانسجام: Cohérence]

1- الانسجام

في اللغة أصله من السيلان، "وصب الشيء من الماء والدمع"، ثم نُقل بالمجاز لمعاني التوافق، والتناسب، والتلاؤم، والتناسق، والانتظام، وقد أُضيفت هذه المعاني إلى الكلام، فأصبح انسجام الكلام يعني توافق أجزائه وعدم تعارضها، فالكلام المنسجم هو الذي "انتظم ألفاظاً وعباراتٍ من غير تعقيد، وكان سلساً أنيقاً، متوافقاً في الأفكار والشعور والميول"، و"يكاد يسيل رقةً لعدم تكلفه ... وقد أطلق السيوطي هذا الاسم على النثر المقفى الذي يُشبه الشعر، وإن لم يقصد كاتبه ذلك".

أما في الاصطلاح، فالانسجام له عدة ترجمات في اللغة العربية، أشهرها الحَبْكُ، والتماسك الدلالي والتنسيق، كما نجده عند محمد مفتاح، وهو يُعرِّفه "بالعلاقات المعنوية والمنطقية بين الجمل؛ حيث لا تكون هناك روابط ظاهرة بينها".

وقد أكد محمد خطابي أن الانسجام أعمُّ من الاتساق وأعمقُ؛ "بحيث يتطلب بناء الانسجام من المتلقي صرف الاهتمام جهة العلاقات الخفية التي تنظم النص وتُولده".
ويُعد محمد خطابي من الباحثين العرب الذين حاولوا رصدَ ظاهرة الانسجام في الشعر الحديث، كما فعَل في تحليله لقصيدة أدونيس المُعنونة بفارس الكلمات الغربية، إلا أن الغربيين لم يهتموا بالظاهرة في الشعر؛ حيث ركّزوا على نوعين خطابين: "التخاطب والسردي التقليدي البسيط الذي يسير وفق مجرى حدثي نمطي"؛ إيماناً منهم بخصوصية الشعر وتجاوزه للنموذج والمعياري، خاصة الشعر الحديث.

يمكننا أن نقول أن الاتساق هو النظر إلى جانب البلاغة الشكلية اللغوية كما يقول السكاكي؛ حيث كان بصدد الكشف عن وجه البلاغة والفصاحة في قوله تعالى: ﴿وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء أقلعي وغيض الماء وقضي الأمر واستوت على الجودي وقيل بعدا للقوم الظالمين﴾ (هود، 44).

أما الانسجام فهو النظر إليها من جانب الفصاحة المعنوية (أي خلوص المعنى من التعقيد) فهي نظم للمعاني لطيف، وتأدية لها ملخصة مبيّنة، لا تعقيد يعثر الفكر في طلب المراد، ولا التواء يشبّك الطريق إلى المرتاد؛ بل إذا جربت نفسك عند استماعها، وجدت ألفاظها تسابق معانيها، ومعانيها تسابق ألفاظها؛ فما من لفظة في تركيب الآية ونظمها تسبق إلى أذنك، إلا ومعناها أسبق إلى قلبك. وأما النظر فيها من جانب الفصاحة اللفظية، فألفاظها على ما ترى عربية مستعملة، جارية على قوانين اللغة، سليمة عن التنافر، بعيدة عن البشاعة، عذبة، كل منها كالماء في السلاسة، وكالعسل في الحلاوة، وكالنسيم في الرقة.

والقرآن كله منسجم؛ والانسجام معناه "أن يكون الكلام في مفرداته وجمله منساباً انسياب الماء في مجاريه السهلة، متحدراً لينا، بسبب التلاؤم بين كلماته، وجمله، وعذوبة ألفاظه، وجمال تموجات فقراته، وخلوه من التعقيد والتنافر، وخلوه من كل ما يندّد عن النطق، وينفر منه السمع".

ويحدد (سوفنسكي) sowinski الإنسجام بقوله " يقضي للجمل و المنطوقات بأنها محبوكة إذا إتصلت بعض المعلومات فيها ببعض، في إطار نصي أو موقف اتصالي

اتصالاً لا يشعر معه المستمعون أو القراء بثغرات أو انقطاعات في المعلومات" ، فترابط المعلومات و عدم انقطاعها شرط لانسجام النص عنده .

واقترح " دجين سونشا " مفهوماً للانسجام من خلال نموذج اقتراحه سماه بالنموذج التماسك النسقي " حيث إفترض فيه أن التماسك يكون في المستوى المعجمي وفي المستوى النحوي وفي المستوى الدلالي وفي المستوى السيميائي، ويتضح لنا أن التماسك النحوي المعجمي يقصد به " الاتساق " أما " الانسجام " فيطلق عليه مصطلح التماسك الدلالي. يعتمد الانسجام على عمليات ضمنية غير ظاهرة، يُوظفها المتلقي لقراءة النص وبناء انسجامه؛ مثل: السياق ومبدأ التأويل المحلي، ومبدأ التشابه والتغريض، والمعرفة الخفية، وغيرها:

❖ السياق:

تعد معرفة السياق الذي يظهر فيه النص حاسمةً في تأويل المتلقي، فالسياق "يُحصر مجال التأويلات الممكنة ... ويدعم التأويل المقصود"، وهو يشمل المتكلم أو الكاتب، والمستمع أو القارئ، والزمان والمكان، فالسياق "دور حاسم في تواصلية الخطاب، وفي انسجامه بالأساس."

ومن بين المدارس التي اهتمت به ، مدرسة " فيرث " firth اللغوي الذي وضع نظرية أن المعنى لا ينكشف إلا من خلال " نظرية السياق" ولهذا يصرح فيرث بقوله تسييق الوحدة اللغوية، أي وضعها في سياقات مختلفة... فمعظم الوحدات الدلالية تقع مجاورة وحدات أخرى، وأن معاني هذه الوحدات لا يمكن وصفها أو تحديدها إلا بملاحظة العلاقات اللغوية، معنى هذا أن علاقة الكلمة مع الكلمات في الوحدات الأخرى التي تقع مجاورة لها ، والمستويات اللسانية للنص هي من تحدد معناها.

مثلا في النماذج التطبيقية للاتساق نلاحظ أن سورة يوسف المكية المكونة من 111 آية تتميز بسمات أسلوبية تميزها عن باقي سور القرآن الكريم؛ حيث وردت هذه القصة في سياق

واحد؛ مكتملة في بنية وظيفية واحدة متسقة ومنسجمة عن طريق مجموعة من الأحداث، حيث ترابطت الوظائف المشكّلة عن طريق الحدث ترابط السبب بالنتيجة حتى تنامت، وتتاسل اللاحق بالسابق عن طريق مجموعة من العناصر والروابط.

❖ مبدأ التأويل المحلي:

يُعد هذا المبدأ تقييداً لتأويل المتلقي من خلال خصائص السياق، فالمتلقي لا ينتج تأويلاً بعيداً عن السياق، ما دام السياق لا يُقدّم مؤشراً لتأويل آخر، فمثلاً في قولنا: ذهبْتُ إلى بيت الأسرة، وتحدّثت مع الأب، يفرض مبدأ التأويل المحلي أن الأب هو أب الأسرة التي ذهبْتُ إليها، وليس أب أسرةٍ أخرى، فالمتلقي هنا لا يفترض تأويلاً لا يدل عليه السياق. إنّ ورود النص في سياقات مختلفة ينتج عنه تأويلات مختلفة خاصة النصوص الإيحائية والشعرية؛ لذلك فإنّ الرجوع إلى السياق كما يرى فان دايك " يحصر التأويلات الممكنة ويدعم التأويل المقصود ".

❖ مبدأ التشابه:

يقوم هذا المبدأ على تشابه النصوص، وتراكم تلقّيها عند المتلقي؛ حيث يصبح بإمكانه أن يفترض أو يتوقع تأويلاً ما لنصّ معين، انطلاقاً من استحضار تلقّي سابق لنصّ آخر، "فتراكم التجارب (مواجهة المتلقي للخطابات)، واستخلاص الخصائص والمميزات النوعية من الخطابات - يقود القارئ إلى الفهم والتأويل؛ بناءً على المعطى النصّي الموجود أمامه، ولكن بناءً أيضاً على الفهم والتأويل في ضوء التجربة السابقة؛ أي: النظر إلى الخطاب الحالي في علاقة مع خطابات سابقة تُشبهه، أو بتعبير اصطلاحي: انطلاقاً من مبدأ التشابه".

المقارنة: تقوي المقارن بالمقارن به؛ ومعناها وجود عنصرين يقارن النص بينهما، وتتقسم إلى المطابقة والتشابه، وتقوم على ألفاظ من مثل وصف الشيء بأنه شيء آخر أو يماثله أو يوازيه، وبعضها يقوم على المخالفة، ومن منظور الاتساق فهي لا تختلف عن الضمائر وأسماء الإشارة في كونها نصية، فهي تقوم بوظيفة اتساقية .

❖ مبدأ التغريض:

يعتمد مبدأ التغميض على استناد المتلقي لثيمة النص من أجل تكوين تأويل معين، ولو كان تأويلاً أولياً، والثيمة هي بداية قول ما، فقد تكون العنوان أو جملة البداية ... ولها تأثير على تأويل المتلقي، فإذا تغيّر مثلاً عنوان نصّ أو خطاب ما، فقد يتغيّر تأويل المتلقي له تكيّفاً مع العنوان الجديد.

ومنه مفهوم التغميض يتعلق بالإرتباط الوثيق بين ما يدور في الخطاب النص و أجزائه و بين عنوان الخطاب أو نقطة بدايته، و بالتالي فإن الخطاب النص مركز يؤسسه منطقة، وتحوم حوله بقية أجزائه . ومن هنا يتبين أن التغميض له علاقة وطيدة مع موضوع الخطاب و عنوانه، و لعله يمكن وسيلة قوية للتغميض [لأننا] تجد اسم شخص مغرضاً في عنوان النص (اعتبار العنوان) نتوقع أن يكون ذلك الشخص هو الموضوع

فمفهوم التغميض ذو علاقة وثيقة مع موضوع الخطاب ومع عنوان النص، تتجلى العلاقة بين العنوان و موضوع الخطاب في كون الأول (تعبيراً ممكناً عن الموضوع) إذن فإن قراءة النصوص في ظل عناوينها تشكل الانطلاقة الأولى لقراءة النصوص، إذا ما ذهبنا إلى أن (دلالية العمل هي نتائج تأويل عنوانه) وبهذا يمكن للعنوان أن يشكل ثورة مهمة، لتمكن المتلقي من النفوذ داخل النص، إذ يمده بزاد ثمين لتفكيك النص و دراسته إضافة إلى تقديمه المعونة الكبرى لضبط انسجام النص، و فهم ما غمض منه، بل إنه المحور الذي يتولد ويتنامى و يعيد إنتاج نفسه مشكلاً هوية النص.

وإذا كان العنوان يشكل ركيزة أساسية في توجيه فهم القارئ لمضمون نص معين، و يرسم احتمالات المعنى ويختصر حكمة النص، فإنه بهذا يستطيع أن يشكل مدخلاً مهماً و عاملاً في عوامل بناء و انسجام النصوص إذ أمكننا أن نعتبره عبارة عن تلخيص للمحتوى وهو بهذا يجسد الوحدة الكلية للنص و عنوان النص بصفة عامة، يعتبر أول شيء يواجه دراسي النصوص ومحلّيه، ولذلك فإن له المكانة الأولى في كشف تماسك النص، لأن العنوان قد يكون تلخيصاً للمحتوى، وقد يكون النص مكملاً لما جاء في العنوان و موضحاً أو مفسراً له،

وقد يكون النص شارحا و مفصلاً للإجمال (العنوان)، وهذا ينطبق أيضاً على أسماء السور في القرآن الكريم؛ فمثلا في سورة يوسف مثلا اسم السورة يلخص أنّ السورة تتحدث عن قصة سيدنا يوسف عليه السلام.

❖ مبدأ المعرفة الخلفية:

تتشابه مع مبدأ التشابه؛ حيث تعتمد على زاد القارئ والمتلقي المرتبط بالنص نوعاً وشكلاً ومضموناً، والمتلقي له دور جوهري في عملية التفسير وعليه يتكئ القارئ على جدار صلب من الثقافة والمعرفة العامة والمتخصصة، وهي المكوّن الرئيسي لكفاءته كقارئ نموذجي، ومنه لم يعد القارئ " تلك الذات السلبية الثابتة المدعّوة بل أصبح فاعلا " : كاتبا ثانيا مشاركا في النص، مستكشفا ومنتجا لدلالاته له أهميته وقيّمته.

❖ مبدأ التضام :

وهو توارد زوج من الكلمات بالفعل أو بالقوة نظرا لارتباطها بحكم هذه العلاقة أو تلك، فالعلاقة النسقية التي تحكم هذه الأزواج في خطاب ما هي علاقة التعارض؛ ككلمات مثل (ولد، بنت) اللذين قد يراد في نص لا يعود فيه عليهما عنصر إحالي موحد، ولكنهما يسهمان في النصية ، ومنه ما بين الفعلين (ذهبوا، جاءوا) في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَأَجْمَعُوا أَن يَجْعَلُوهُ فِي غِيَابَتِ الْجَبِّ وَأُوْحِينَا إِلَيْهِ لِنَتَّبِعَنَّهُمْ بِأَمْرِهِمْ هَذَا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ. وَجَاءُوا آبَاءَهُمْ عِشَاءَ يَبْكُونَ﴾ (يوسف، 15 . 16).

وهناك علاقات أخرى؛ مثل: الكل، الجزء . الجزء، الجزء . أو عناصر من القسم العام نفسه (كرسي، طاولة) وهما عنصران من اسم عام هو التجهيز. ومن علاقة الجزء بالكل التضام في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الْآخِرُ إِنِّي أُرَانِي أَحْمَلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْزًا تَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْهُ﴾ (يوسف، 36)؛ فالخبز جزء من الطعام الوارد في الآية الموالية: ﴿قَالَ لَا يَا تُيُكَمَا طَعَامَ تَرْزُقَانِهِ إِلَّا نَبَاتُكَمَا بَتَأْوِيلُ﴾ (يوسف، 37).